909.245

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي1945

قالمة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ و الآثار

التخصص:التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م

من إعداد الطالبة:

- أمال حطاب

الأستاذ المشرف:

عبد الكريم فرين

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
الغربي حواس		رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
عبد الكريم فرين		مشرفا و مقررا	جامعة 08 ماي 1945
الصيد عاشور		عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية: 2013/2012

13/2/17

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين

أوتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

تسافر عبر الأصيل للتعريف بالجميل، وأعظم جميل هو فضل الله العزيز الحكيم.

فالحمد الله الذي أعننا وسدد خطانا وهدانا إلى سبيل السليم، والذي لو لاه لما اهتدينا، نشكره ونحمده ليلا ونهارا فلا نكفيه حقه.

أجمل شيء في الدنيا أن يكون لنا هدف نعيش من أجله وأجمل ما في الوجود أن يصحب هذا الهدف الغاية رغبة البلوغ للوصول إليها والأجمل من كل ذلك أن تتاح لك الفرصة وتتوفر لك الظروف لتحقيقها.

إننا لا ندعي أن هذا الجهد المتواضع المبذول في هذا البحث هو جهدنا وحدنا وإنما من إشراف وتوجيه الأستاذ "**عبد الكريم قرين**" الذي كان له الفضل الكبير في تحقيقه وتجسيده

" إلى كل من علمنا حرفا يوما".

مقدمة

المقدمة:

هدف الاستعمار الفرنسي الذي عانى منه الشعب الجزائري قرنا واثنين وثلاثين سنة إلى إلغاء الوجود المادي والمعنوي لهذا الشعب، وأن يظل هذا البلد تابعا لفرنسا، لذلك تعددت الوسائل الفرنسة لمحـو الشخصية الجزائرية المتمثلة في العقيدة والوحدة، إلا أن هذه المحاولات تحطمت أمام صلابة هذا الشعب وتضحياته، وتماسكه المتجذر في أصالته، وتوجت هذه التضحية بثورة الفاتح نوفمبر 1954، التي شهدت خلال مسيرتها أحداث سياسية وعسكرية غيرت مجرى الأحداث على طول سبع سنوات ونصف من عمر الثورة (1954-1962).

فبعد هجومات 20 أوت 1955 كان لا بد من تنظيم الثورة بما يناسب والتطورات التي تشهدها في تلك الفترة، فانعقد مؤتمر الصومام الذي رأى ضرورة تشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة، ويعمل على ايجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير الثورة، فتم اصدار قرار بانشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر الهيئة العليا في التنظيم الثوري، يقوم بإدارة حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، كما أوجد رابطة لم تكن موجودة من قبل بين كل العناصر الموجودة في الثورة.

ولقد اخترت هذا الموضوع رغبة في دراسته دراسة مفصلة نظرا للغموض الذي يكتنفه، ولأهمية القضايا الوطنية التي طرحت للنقاش في اجتماعات المجلس الوطني للثورة، باعتباره أعلى هيئة قيادية في الجزائر من 1956-1962.

ولهذه الأسباب وغيرها اخترت: المجلس الوطني للثورة 1956- 1962 عنوانا لمذكرتي.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية القضايا التي ناقشتها اجتماعات المجلس الوطني للثورة وتأثير قراراته في رسم الأحداث، أثناء الثورة وإلى ما بعد الاستقلال، وبذلك يمكن الاطلاع أكثر على الجانب التنظيمي للثورة وكيفية تعامل القادة الوطنيين مع القضايا التي واجهتهم.

وفي هذه الدراسة المختصرة التي ناقشت المجلس الوطني للثورة الجزائرية سأحاول الإجابة عن سؤال رئيسي تتدرج تحته إشكالات ثانوية ثلاث:

- ماهي أسباب وظروف إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وما التطورات التي شهدها منذ تأسيسه إلى غاية الاستقلال، وكيف كانت أساليب المناقشة واتخاذ القرار أثناء جلساته؟
- ماهي ظروف اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر والتطورات التي شهدتها إلى غاية 1956؟
- هل استطاع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 خلق وضبط هيئة من شأنها أن تنظم الثورة وتكون لقراراتها دور حاسم في مجرى الأحداث؟
- ماهي تجسيد مبدأ الديمقراطية في اجتماعات المجلس، والعلاقة التي كانت قائمة بين أعضاءه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعت في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي التاريخي المتمثل في تحليل وتقرير قضايا المجلس الوطني للثورة ومتابعة تطوراتها.وعليه قسمت هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول وخاتمة حيث تطرقت في:

- **الفصل الأول:** اندلاع الثورة التحريرية وتطوراتها 1954-1962، تحدثت فيه عن الثورة الفاتح من نوفمبر، من التحضيرات الأوليةالى غاية اللمسات الأخيرة لتفجيرها،ثم ابراز أهم الأحداث التي شهدتها سواء العسكرية أو السياسية، إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 وقراراته، التي من بينها قرار نص بإنشاء المجلس الوطني للثورة كأعلى هيئة قيادية مع تحديد صلاحياته.
- **الفصل الثاني:** اجتماعات المجلس الوطني للثورة من 1957 إلى 1960، وقد تحدثت فيه عن ثلاثة اجتماعات عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، محددة في كل اجتماع الظروف التي دعت إلى انعقاده،الأطراف الحاضرة، أهم القرارات الصادرة وانعكاساتها، فهذه الفترة شهدت الاجتماعات التالية: الاجتماع الأول بالقاهرة (أوت 1957)، الاجتماع الثاني بتونس (11 أوت 1959)وأما الاجتماع الثالث فكان اجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959)
- **الفصل الثالث:**اجتماعات طرابلس 1961-1962، وقد تحدثت فيه عن الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة قيادة الأركان العامة، الذي كان من ضمن الأسباب الرئيسيةالتي دعت الى عقد اجتماعات المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة من (1961-1962)، هذا الخلاف الذي انفجر في مؤتمر طرابلس (25 ماي 1962) مخلفا أزمة صائفة 1962 وتداعياتها على مستقبل الجزائر المستقلة.

- بالإضافة إلى خاتمة عبارة عن حوصلة لمجموعة من الاستنتاجات والحقائق التي تمكنت من الوصول إليها.

أما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في انجاز هذا البحث فيمكن أن نذكر باختصار.

- **أولا المصادر:** كتاب (شهادات ومواقف) لبن يوسف بن خدة الذي صرح فيه ببعض الحقائق والتفاصيل بصفته كان عضوا في المجلس الوطني للثورة، وبذلك يمكن مقارنتها مع ما صدرمن تصريحات بخصوص اجتماعات المجلس. كما استعنتبعدد من المذكرات لمجموعة من المناضلين الذين عاصروا تلك الفترة، خاصة مذكرات علي كافي التي أفادتني كثيرا في معرفة بعض التفاصيل عن اجتماع العقداء بتونس، وعموما تكمن أهمية المذكرات التي اعتمدت عليها في كشفها لبعض الكواليس والأسرار التي كانت خفية عن الجماهير في تلك الفترة، فأردت الاستعانة بها لكشف ولو جزء بسيط عن تلك الحقائق الغامضة.
- **ثانيا المراجع:** كتاب (جذور نوفمبر) للأستاذ مصطفى هشماوي الذي تحدث بصورة واضحة عن أهم ما دار في اجتماعات المجلس الوطني للثورة، وكيف تحولت هذه الاجتماعات من اجتماعات تنظيمية إلى صراع على السلطة، وقد اعتمدت على هذا المرجع في الفصول الثلاثة تقريبا.

بالإضافة إلى مجموعة من الكتب بالفرنسية، وتكمن أهمية الكتب التي اعتمدت عليها، في كونها ألفت من قبل أعضاء المجلس الوطني للثورة منها كتاب سعد دحلب، (pour l'indépendance de l'Alger)خاصة فيما يتعلق بالاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة بطرابلس، حيث نجده تحدث باسهاب عن نقاشه مع كريم بلقاسم بشأن رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية.

إضافة لمجموعة من المجلات والجرائد، خاصة **جريدة المجاهد** التي تعتبر الناطق الرسمي لجبهة التحرير وبالتالي انفردت ببعض التصريحات لمسؤولي جبهة التحرير.

أما الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث:

- قلة المادة العلمية التي تحدثت عن هذا الموضوع بالتفصيل.
- ضيق الوقت نظرا للالتزامات المتعددة.

إلا أن هذا لم يحل بيني وبين انجاز هذا العمل المتواضع.

الفصل الأول:

اندلاع الثورة التحريرية وتطوراتها

1954 - 1956

- **المبحث الأول:** التحضير للثورة التحريرية.
- **المبحث الثاني:** تفجير الثورة التحريرية.
- **المبحث الثالث:** انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقراراته.
- **المبحث الرابع:** إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصلاحياته.

المبحث الأول:التحضير للثورة الجزائرية

تنوعت التجربة النضالية للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي المتواجد على أرضه لمدة تزيد عن القرن وربع القرن من الزمان، حيث أن الحركة النضالية في الجزائر لم تتخذ منهج معين أو موقف محدد في صراعها الطويل ضد المحتل الفرنسي بل عرفت الكفاح المسلح، المقاومات المنظمة، الإنتفاضات الشعبية الى تبني النضال السياسي في ظل الشرعية الفرنسية، وظل هذا الأسلوب الأخير هو المهيمن على الساحة النضالية الوطنية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]حين وقعت أحداث الثامن من ماي 1945، تلك المجازر التي اقترفتها السلطات الفرنسية مستعملة أبشع الأساليب في فض تلك المظاهرات ضد الشعب الجزائري الأعزل وقد أرادت الإدارة الفرنسية من وراء ذلك القضاء على الحركة الوطنية، لكن ما حدث كان عكس ما خططت له الإدارة الاستعمارية[2]

حيث بينت تلك الأحداث وما أعقبها من ازدياد القمع، للشعب الجزائري عامة والسياسيين والمناضلين خاصة نوايا المحتل الحقيقية، فبدأ مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين مدركين في ذلك أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.[3]

فلقد أدت أحداث الثامن من ماي إلى صحوة شعبية، خاصة لدى أعضاء حزب الشعب فبدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين المنظمات السرية والتي تمثلت أساسا في المنظمةالسرية[*](الجناح العسكري لحزب الشعب) والتي تم الإعلان عن تأسيسها إثر قرار مؤتمر1947 وأسندت مهمة تشكيلها إلى محمد بلوزداد.[*][4]

---

(1)– الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخي تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 37.

(2)– محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 56-62، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 23.

(3)– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (54-62)، دار الأمة، ط1، 2004، ص 29.

* المنظمة السرية: هو جهاز عسكري أطلق عليه اسم الشرف العسكري أما السلطات العسكرية الفرنسية فقد سمته التنظيم العسكري، بثينة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 1994، ص 16.

(4)– محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (54-62)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009، ص 46.

وتزامن تأسيس المنظمة السرية إعلان الإدارة الاستعمارية عن أول انتخابات تشريعية في الجزائر، ومشاركة حزب الشعب فيها تحت اسم حركة انتصار للحريات الديمقراطية، وقد أدى التزوير في النتائج وسجن لحوالي اثنين وثلاثين مرشحا من الحزب إلى حدوث انشقاق داخله كاد أن يؤدي إلى أزمة حقيقية، لولا أن زعيمه مصالي الحاج تدارك الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للحزب في محاولة منهلاحتواء الوضع، وقد انعقد المؤتمرسنة 1947 تمخض عنه حل توفيقي ضم تيارات ثلاث:[1]

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري يمارس نشاطه ونضاله السري.

2- إنشاء حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي وشرعي لحزب الشعب.

3- إنشاء المنظمة السرية من أجل التحضير للعمل المسلح.[2]

وهكذا ظهرت للوجود أول منظمة عسكرية سرية، كانت النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني، والخطوة الأولى للإعداد للثورة التحريرية.[3]

وهكذا أكدت أحداث الثامن ماي 1945، وما نتج عنها من تشتت الوحدة السياسية الوطنية (أصدقاء البيان والحرية) اضافة الى ما حدث في انتخابات 1947، أن الإيمان بنجاعة النهج السلمي مع المحتل الفرنسي كان خاطئا، وهذا ما دفع حزب الشعب إلى وضع إستراتيجية جديدة أكثر فاعلية استطاع من خلالها أن يثبت وجوده على حساب مختلف القوى الوطنية، فكان بديلا عنها.[4]

---

*-محمد بلوزداد: قبل نهاية 1947 بدأ محمد بلوزداد في العمل لخلق المنظمة، واجتمع مع بعض قيادة الحزب لوضع الأسس لانطلاق المنظمة، وأشرف على تنظيم فرع قسنطينة، وكان من دعاة الجزائر جزائرية، مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 59.

(1)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 47.

(2)- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة النضالية (1949-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 58.

(3)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 49.

(4)- أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 300.

عمد حزب الشعب (كما تمت الإشارة له سابقا)، إلى إنشاء المنظمة السرية (الأداة الثورية) والتي استطاعت بعناصرها المتحمسة أن تنتشر في كامل ربوع الوطن عن طريق الفروع التي أنشأتها لها في بعض الولايات، كما استطاعت أن تنطلق انطلاقة قوية منذ بدايتها وذلك للشروط التي وضعتها في قانونها الداخلي،فلعبت دورا كبيرا في توعية الجزائريين بأهداف الثورة.[1]

وبعد أن قامت المنظمة السرية بدور كبير في تكوين وتدريب المناضلين سياسيا وعسكريا، اكتشفت من قبل السلطات الاستعمارية سنة 1950 بعد حادثة تبسة.(*)[2]

وتزامن وقوع هذا الحدث على وقع أزمة (1953-1954) داخل حزب الشعب، بين زعيم الحزب مصالي الحاج والأمانة العامة للحزب، هذا الصراع الذي عاد بالحركة الوطنية الثورية إلى نقطة الصفر،[3]لكن كان له الأثر الإيجابي على مناضلي المنظمة السرية المنحلة، حيث سمح الخلاف للطاقات الشبانية أن تنطلق للعمل الثوري المسلح[4]، فأنشؤوا ما يسمى باللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 متكونة من أربعة أعضاء اثنان من المنظمة السرية واثنان من اللجنة المركزيـــة (*)،[5]صاحب إنشاءها صدور بيان يحدد أهدافها الملخصة فيمايلي:

- وحدة الحزب من أجل مؤتمر حزبي يضمن الانسجام الداخلي.

---

(1)- بثينة سعيدي، المرجع السابق، ص 17.

(2)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 53.

*-حادثة تبسة: تتمثل في أن أحد المناضلين في المنظمة الخاصة يدعى عبد القادر خياري اخل بواجبه، فقررت المنظمة قتله، لكن الأعضاء المكلفين بالمهمة فشلوا في مهمتهم، فاتصل هذا الشخص بالشرطة واخبرها عن التنظيم، عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة: موسى أشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، ط2، 2010، ص 29-30.

(4)- محمد عباس، تصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 51.

(4)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 55.

(5)- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 23.

*- الأعضاء هم: العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف من قدماء أعضاء المنظمة السرية، بشير خالدي وعيسى كشيدة من اللجنة المركزية، محطات الثورة التحريرية، مطبعة بوناب، الجزائر، 2004، ص 14.

- مطالبة المناضلين بعدم تبني الخلافات القائمة على مستوى القادة.[1]

وبمبادرة من أعضاءها وهم: محمد بوضياف، بن بولعيد، ديدوش وبن مهيدي وجهت دعوة إلى اثنين وعشرين من الإطارات الوطنية لحضور اجتماع بكلو صامبي بالجزائر في 25 جويلية 1954.[2]

وقد تم الإجتماع في موعده المحدد، وعن هذا الاجتماع يقول محمد بوضياف[*]: "كانت الجلسة برئاسة مصطفى بن بولعيد، أما أنا فكنت أقدم التقرير الذي تمت فيه الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها"[3]، وهو الاجتماع الذي اصطلح عليه تاريخيا باجتماع الاثنين والعشرين، (انظر الملحق رقم 01).

وقد دارت المناقشات خلال الاجتماع حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه من المركزيين وكل الوسائل المتعلقة للانتقال بسرعة إلى العمل المسلح وما يتبع ذلك من تحضيرات بشرية ومادية.[4]

ويعتبر اجتماع الاثنين والعشرين النواة الأولى لجبهة التحرير حيث تم الاتفاق فيه على حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل والشروع في الثورة المسلحة، وتم انتخاب محمد بوضياف لتنفيذ قرارات الاجتماع.[5]

عمد محمد بوضياف إلى تشكيل لجنة مكونة بالإضافة إلى شخصه من بولعيد، بن مهيدي، ديدوش وبيطاط، باشرت اللجنة الخماسية بالاتصال بكل المؤمنين بالمنهج الثوري في الداخل، فاتصلت

---

(1)– عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة (47–54)، الجزء الثالث، منشورات السائحي، ط2، الجزائر، 2008، ص 519–520.

(2)– محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 63.

*–محمد بوضياف: من الرجال التاريخيين الذين فجروا الثورة، تولى مسؤولية المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة في الفترة ما بين (48–50)، أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، انتخب منسقا وطني للجنة ودعا قدماء المنظمة الخاصة الثوريين الى عقد اجتماع 22، قام بوضياف بدور رئيسي في إيضاح خيار الكفاح المسلح وساهم بفاعلية في التحضير لاندلاع الثورة التحريرية، مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، ط1، 2008، ص 160–161.

(3)–محمد عباس، ثوار عظماء... شهادات سبعة عشر شخصية وطنية، دار هومة، ط1، الجزائر، ص 45

(4)– الأمين شريط، المرجع السابق، ص 84.

(5)– محطات الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 17.

بكريم بلقاسم وأوعمران، أما في الخارج فتم الاتصال بالأعضاء الموجدين بالقاهرة وهم:بن بلة، خيضر وحسين آيت أحمد[1] الذين اتفقوا مع الخمسة في جميع المواضيع الخاصة بالثورة.

وبذلك أصبح عدد الأعضاء المؤمنين بالكفاح المسلح كحل وحيد للقضية الوطنية تسعة أعضاء، عملوا على توزيع المهام بينهم وحضروا بسرية تامة لثورة الفاتح نوفمبر، التي أعلنوا فيها عن الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني بموجب بيان أول نوفمبر.[2]

المبحث الثاني: تفجير الثورة التحريرية

إن إيمان مجموعة من المناضلين بالعمل الثوري كوسيلة وحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية، جعلهم يتمسكون بالمنهج الثوري أيما تمسك، فعمدوا إلى تنظيم الاجتماعات فيما بينهم تحضيرا للثورة التحريرية، وفي تلك الاجتماعات التاريخية حرصوا على التجهيز الدقيق والفوري للثورة المسلحة من خلال " دراسة الأحوال والتنسيق بين الجهات المعنية والنظر في الاستعدادات المتخذة"[3] وكانت هذه المجموعة الثورية تعمل في حياد تام عما كان يحدث من صراع قيادي داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وكانت آخر تلك الاجتماعات التاريخية التي قررت مصير شعب بأكمله، اجتماع الستة في 23 أكتوبر حيث تناقش المجتمعون حول آخر التحضيرات للبدء في العمل المسلح.

خرج المجتمعون الستة بالقرارات التالية:

- اتخاذ المواقف اللازمة للشروع في المعركة المسلحة طبقا لتعليمات القيادة العليا، وبالتالي تم الإعلان عن ميلاد حركة تسمى جبهة التحرير وشقها الاخر جيش التحرير الوطني.[4]

---

(1)- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، ط1، 2004، الجزائر، ص 342.

(2)- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 84.

(3)- ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديثة 1830-1962، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 75.

(4)- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 98.

- تحديد يوم بدء العمل المسلح وهو أول نوفمبر سنة 1954 مع المحافظة على سريته التامة إلى موعده.(*)
- ضبط التقسيم الإقليمي ويتكون من ستة مناطق(1).(**)
- عين محمد بوضياف منسقا وطنيا في الاتصال مع الداخل والخارج وأضيف له السادة محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد وأما الخمسة الباقون فعهدت إليهم قيادة المناطق الخمسة.(2)

حرص القادة الستة على أن تكون انطلاقة الثورة الكبرى محددة، واضحة، مفهومة الأهداف والمطالب لدى الشعب الجزائري لأنهم كانوا على يقين بتبني الشعب الجزائري لمبادئ هذه الثورة بقدر يقينهم بإمكانية النصر والإستقلال.

كما أن القادة الستة أرادوا إيصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي، وطبقا لهذه الإستراتيجية أصدرت جبهة التحرير الوطني أول نداءلها مساء يوم 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر وهو ما عرف تاريخيا ببيان أول نوفمبر الذي أعتبر وثيقة الثورة ودستورها الأول.(3)

وقد جاء بيان أول نوفمبر ليبين بوضوح الهدف الذي سطره القادة التاريخيون فيما يخص البرنامج السياسي للثورة.(4)

---

*-وقد ظل التاريخ الجديد في طي الكتمان ولم يعلم به أحد، محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 27.

(1)- ادريس خضير، المرجع السابق، ص 76.

**- المناطق الخمسة هي: المنطقة الأولى (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد، المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) بقيادة ديدوش مراد، المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم، المنطقة الرابعة (ناحية مدينة الجزائر) بقيادة رابح بيطاط، المنطقة الخامسة (ناحية وهران) بقيادة العربي بن مهيدي وأما المنطقة السادسة فضلت مجرد مشروع، محمد لحسن إزغيدي، المرجع السابق، ص 62.

(2)- نفسه، ص 67.

(3)- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 54-62، المرجع السابق، ص 51.

(4)- علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، مقيجة للطباعة، ص 14.

وبإصدار نص البيان وما احتواه من أهداف ومبادئ، يكون الستة قد تحملوا مسؤولية كبرى بسبب التزامهم بالمطالبة بالاستقلال الوطني.[1]

كما أوضح الستة في ندائهم إلى الشعب الجزائري بأنهم مستقلون تماما عن الجماعتين اللتين تتصارعان من أجل السلطة،دعوه بمختلف فئاته للإنضمام إلى الثورة ودعمها وبأن الكفاح المسلح الذي أعلنوه غايته الأسمى طرد المستعمر من أرض الوطن.[2]

ولإسماع صوت الثورة للعالم عين محمد بوضياف من قبل نضائره منسقا في اجتماع(السابق الذكر)، فتوجه إلى القاهرة حاملا إعلان أول نوفمبر والذي أذيع على موجات صوت العرب.[3]

وبهذه القرارات والترتيبات المنبثقة عن القادة الستة التاريخيين، بزغ فجر أول نوفمبر1954 حاملا معه الحلم الذي طالما راود الجزائريين هو نيل حريتهم وطرد المحتل الذي جثم على قلوبهم لمدة تزيد عن قرن من الزمان.

ولهذا الهدف بدأ الكفاح المسلح ضد المستعمر بفئة قليلة العدد والعتاد لكن يملؤها الطموح والإيمان بغد أفضل.

إلا أن هذه الثورة التي بدأت بثلة من المناضلين المؤمنينبالقضية الوطنية، سرعان ما إلتف الشعب الجزائري حولها وآمن بها وأصبح قلبها النابض قابله زيادة المحتل في وحشيته وقمعه.[4]

فجاءت هجومات 20 أوت 1955 كرد فعل على سياسة المحتل القمعية، وعلى المشككين في صمود الثورة، و لقد مثلت هجومات العشرين أوت مرحلة جديدة في زحف الثورة وتقدمها إلى الأمام.[5]

---

[1]– أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 380.

[2]– عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 98.

[3]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2004، ص 58.

[4]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (54-62)، الجزء الثالث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 137-139.

[5]– نفسه، ص139.

حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الوطني، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة في المنطقة الخامسة إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة.[1]

أما على الصعيد السياسي، فقد كانت لهذه الهجومات وقع وصدى كبير بالنسبة لجبهة التحرير والمحتل الفرنسي.

فبالنسبة لجبهة التحرير فقد أثرت هجمات العشرين أوت على الحركة الوطنية، التي أدركت جدية العمل المسلح وإلتفاف الشعب حول جبهة التحرير، فأخذت القيادات من الأحزاب والهيئات الوطنية تتوافد للانضمام داخل جبهة التحرير، في مقدمتهم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،[2] وكان موقفهم من اندلاع الثورة يمكن تلخيصه في قول زعيمه فرحات عباس الذي كتب في 12 نوفمبر 1954 يقول"إن موقفنا واضح لا شبهة تعتريه إننا مقتنعون أن العنف لن يحل أي مشكل،"[3] لكن هذا الموقف تغير وأصبحت الإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تفكر جديا في نوعية العلاقات التي ينبغي أن تقيمها مع جبهة التحرير الوطني،[4] وبتاريخ 23 ديسمبر 1955 عقدت لجنة الواحد والستين اجتماعا في مدينة الجزائر، فاقترح حزب الاتحاد الديمقراطي أن يقدم جميع المنتخبين استقالتهم وفق السياسة التي حددتها جبهة التحرير.[5]

وفي سنة 1956 التحق فرحات عباس بوفد جبهة التحرير الوطني الموجود بالقاهرة بعد قيامه بحل حزبه سنة 1955 وأعلن انضمامه لجبهة التحرير الوطني.[6]

---

(1)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 131.

(2)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 161.

(3)- محمد حربي، المصدر السابق، ص46.

(4)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 161.

(5)- ادريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر (1954-2004)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 82.

(6)- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار الشعب، الجزائر، ص 106.

أما موقف جمعية العلماء المسلمين من اندلاع الثورة، لقد ظهر في جواب زعيمهم الشيخ خير الدين حين طلب منه الشيخ الحسين الميلي باسم جبهة التحرير إعانة مادية فكان رده: " إننا لا نريد أن نعتبركم كأعداء لكننا حين تحالفنا في ماي 1945 مع حزب الشعب الجزائري في إطار منظمة أنصار البيان والحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب أما اليوم فإن الوضع يختلف، إننا لسنا طرفا فيها ، لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم".[1]

لكن بعد أحداث العشرين أوت شرع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التقرب من أجهزة جبهة التحرير الوطني ابتداءا من الأشهر الأخيرة لسنة 1955، وإن الانضمام الرسمي تم بعد أن صدر بيان 07 جانفي 1956،[2]بدعوة الشيخ العربي التبسي للالتحاق بالثورة فاختطف من طرف كومندوس فرنسي وأعدم.[3]

بالنسبة للمركزيين، لم يكونوا معارضين لفكرة العمل المسلح، إنما رأوا أن الوقت غير ملائم، فتوجه كل من حسين لحول ومحمد يزيد إلى القاهرة على أمل إقناع القادة هناك بتأجيل الشروع في الكفاح المسلح، غير أنهما وجدا نفسيهما أمام الأمر الواقع فانضما إلى جبهة التحرير الوطني.[4]

أما مصالي الحاج وأتباعه فأصبحوا أعداء للثورة التحريرية ومقاومتها بالسلاح في الجزائر.[5]

فلقد كلف مصالي الحاج بلونيس لقيادة قواته العسكرية في حربها ضد الثورة والجماهير الشعبية وتؤكد وثيقة "جمع من المسؤولين المصاليين ينضمون إلى جبهة التحرير الوطني" مشاركة بلونيس إلى جانب القوات الفرنسية مشاركة تامة ومعاداة جيش التحرير وجبهة التحرير....وأن مصالي هو مدعم وممول بلونيس والأخطر من ذلك أن الوثيقة تؤكد استمرار

---

(1)– محمد حربي، المصدر السابق، ص 46.

(2)– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 188.

(3)– ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 83.

(4)– محمد حربي، المصدر السباق، ص 42.

(5)– إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 108.

الاتصالات بين المصاليين والقادة الفرنسيين طيلة تعاقبهم على السلطة....أي لم تنقطع المشاورات بين الطرفين منذ اندلاع الثورة وإلى ما بعد اتفاقيات ايفيان.[1]

وبالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري فقد كان مدركا منذ البداية أن أحداث الفاتح من نوفمبر هي بداية النهاية لليل الاستعمار، ومع ذلك كان موقفهم سلبيا منذ بداية ثورة أول نوفمبر 1954، لكن أمام تطور الأحداث وقوة الثورة فإن " الإطارات الشيوعية السامية تذكر بأن المحاربين من أجل الحرية، أعطوا الأوامر للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني ولكن السيد عمار أوزقان يؤكد بأن ذلك غير صحيح ولكنهم أصروا، ثم طلب منهم فرادى الاختيار بين الالتحاق بجبهة أو جيش التحرير الوطني أو الحياة المدنية، فمنهم وهم قلة قليلة، من فضل الحل الأول، ومنهم وهم الأكثرية الباقية من اختار العودة إلى بيته ومغادرة البلاد نهائيا".[2]

وبهذا نجد أن جبهة التحرير الوطني وبعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة التحريرية استطاعت أن تفرض نفسها كجبهة شعبية، وأن تحل محل الأحزاب الوطنية الأخرى، وبذلك وحدت كلمة الشعب إيديولوجيا، هذا في الداخل أما على المستوى الخارجي نجد الوفد الخارجي بالقاهرة قد لعب دورا فعالا، فبعد أن قسموا المهام بينهم امتد صيتهم إلى مناطق أخرى، فقد تولى محمد خيضر المهام السياسية، في حين تولى بن بلة المهام العسكرية، وآيت أحمد حسين كلف بالعلاقات الخارجية[3]وقد تمكنوا من إيصال أول دفعة من الأسلحة مدعومة بمجموعة من الطلبة[4]بالإضافة إلى العمل الجبار لدى وسائل الإعلام واتجاه السفارات وبفضل نشاطهم اكتسب كفاح الشعب الجزائري بعدا دوليا.[5]

---

(1)- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2000، ص 293-294.

(2)- محمد العربي الزبيري، مجلة أول نوفمبر، العدد 60، الجزائر، 1983، ص 12.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 67.

(4)- محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 28.

(5)- محمد حربي، المصدر السابق، ص 50.

وأمام هذه التطورات التي شهدتها الثورة التحريرية بعد اثنين وعشرين شهرا من عمرها، من تطور وشمولية، تأييد جماهيري لها، توافد قيادي الأحزاب والهيئات الوطنية للانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، ازداد الشعور لدى القادة الرئيسيين بضرورة عقد مؤتمر لاحتضان الاندفاع الثوري المتزايد قصد تنظيمه وحسن استغلاله بما يناسب المراحل المقبلة للثورة، التي تفرض وضع إستراتيجية جديدة تتماشى وهذه التطورات، فكانت الدعوة لعقد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني بواد الصومام 20 أوت 1956.

المبحث الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقراراته

تعود فكرة عقد مؤتمر يضم جميع قيادات المناطق البلاد لدراسة أوضاع الثورة إلى آخر اجتماع للقادة الستة في 23 أكتوبر 1954، حيث افترق القادة وضربوا موعدا لأواخر جانفي 1955 لتقييم الوضع وتقرير خطة المستقبل[1]، غير أن الصعوبات التي واجهتهم وانقطاع الاتصال بين المناطق الخمسة حال دون اجتماعهم في تلك الفترة.[2]

وأمام التطورات التي شهدتها الثورة خاصة بعد هجومات العشرين أوت 1955 على المستويين الداخلي والخارجي، أمام تبني الإدارة الاستعمارية لأسلوبين في التعامل مع الثورة التحريرية أحدهما القمع والآخر جس النبض منذ حكومة غي موليه في محاولة لإثارة الفتنة بين القيادات الوطنية في الداخل والخارج، ولسد جميع المنافذ أمام أية حجة يمكن أن تستعملها الإدارة الاستعمارية في عدم وجود جهة مخولة للتفاوض معها،[3]، حملت القيادة الوطنية على اتخاذ قرار بعقد مؤتمر وطني يقول بن طوبال: " قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية....للمناقشة، وبدأ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر" حيث عملت قيادة المنطقة الثالثة (القبائل) على تنظيم مؤتمر يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها، وكان الهدف من وراء عقد هذا الاجتماع: دراسة أوضاع الثورة، تشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة والعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة.[4]

وبعد مشاورات بين قيادات المناطق حول تحديد مكان انعقاد المؤتمر، تم الاتفاق على انعقاده في المنطقة الثالثة وبالتحديد في منطقة واد الصومام*، وقد التقى في هذا المؤتمر التاريخي بتاريخ 14 أوت 1956 أربعة عشر مسؤولا [5]وهم:

---

[1]– عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 97.

[2]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (54-62)، المرجع السابق، ص 73.

[3]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، 85.

[4]– محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 132-133.

*–انعقد المؤتمر في منزل حارس الغابة سعيد محمد أومقران المدعو مخلوف وهو مناضل قديم من قرية اغزر أومقران في قرية افري لعرش أوزلاقي بواد الصومام، محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، الجزء الثالث، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2008، ص 75.

[5]– ادريس خضير، المرجع السابق، ص 90.

- زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، روابحية حسين وإبراهيم مزهودي، عن المنطقة الثانية أو الشمال القسنطيني.
- كريم بلقاسم، محمدي السعيد، آيت حمودة عميروش وقاسي حماي عن المنطقة الثالثة وبلاد القبائل.
- عمر أوعمران، سليمان دهيلس (المدعو سي الصادق) وسي محمد عن المنطقة الرابعة أو الجزائر الوسطى.
- العربي بن مهيدي عن المنطقة الخامسة وهران.
- عبان رمضان الذي يمثل الجزائر من الناحية السياسية.[1]
- ولقد تغيب عن المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى لأنها كانت تواجه صعوبات بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ونائبه شيهاني بشير، ما أدى إلى وضع علامة استفهام حول تمثيلها في المؤتمر.[2]
- المنطقة الخامسة فقد مثلها العربي بن مهيدي وحده بصفته قائدا سابقا للمنطقة قبل التحاقه بالعاصمة[3]، وكان بوصوف مسؤول المنطقة الخامسة خلفا لبن مهيدي قد تلقى رسالة من هذا الأخير، يطلب من مجلس المنطقة وكالة للحديث باسمهم في المؤتمر.[4]
- أما المنطقة السادسة فقد قدم تقرير شفهي عنها من قبل أوعمران عوض قائدها سي الشريف.
- وكان من المفروض حضور الوفد الخارجي المتكون من بن بلة، خيضر، بوضياف وأيت أحمد لكن لم يحضر أحد منهم لأسباب تبقى مجهولة (*). ولكن عدم حضورهم لا يعني عدم وجود

---

(1)– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (59-62)، المرجع السابق، ص 75.

(2)– صابر بدراوي، مؤتمر الصومام وانعكاساته على الثورة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص تاريخ، المشرف محمد شرقي، جامعة 08 ماي 45، دفعة 2008-2009، ص 14-15.

(3)– محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 29.

(4)– صابر بدراوي، المرجع السابق، ص 15.

*–بقي خيضر في روما وبن بلة في مدريد وبوضياف في المغرب، صالح الونشي ممثل الجالية في مرسيليا، مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر، المرجع السابق، ص 97.

اتصال وتنسيق بين الداخل والخارج، فقد كان التشاور بينهم بخصوص توحيد المنهج قائما بين الطرفين.[1]

وبهذا التمثيل لبعض المناطق وغياب جهات أخرى شرع في الاجتماع يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 وانتهت الاجتماعات الموسعة في 20 أوت، فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت تاريخ عقد الاجتماع الأخير الموسع صيغة فيه القرارات فنالت مصادقة الجميع.[2]

انعقدت اجتماعات قادة الثورة في واد الصومام بالتركيبة التالية:

- الرئيس: محمد بن مهيدي.
- المنطقة الثانية: قرأ التقرير زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: تقرير شفوي قدمه كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة: قرأ التقرير أوعمران.
- ممثل جبهة التحرير: عبان رمضان.[3]

استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر، الكاتب العام عبان رمضان، كريم بلقاسم وعمر أوعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق ويتوصلوا إلى قرارات رسمت نظاما متكاملا للثورة.[4]

يمكن إيجازها فيمايلي:

---

(1)-صابر بدراوي، المرجع السابق، ص 15.

(2)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 134.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 92.

(4)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 62، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2008، ص 395.

1-الجانب التنظيمي: أصبحت المنطقة تسمى ولاية واحتفظ بالترقيم السابق علما أن تكون الأوراس نقطة الانطلاق، بذلك أصبحت الجزائر تتكون من ست ولايات،الولايات من عدة مناطق ترك تحديدها لقادة الولايات، كما تقسم المنطقة إلى عدد من النواحي والناحية إلى أقسام.[1]

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من عقيد وله صفتان سياسية وعسكرية وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني،[2]ويساعده أربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين فهناك:

- مسؤول سياسي عن العمليات العسكرية.
- مسؤول عن الاستعلامات.
- مسؤول عن التموين.[3]

ونظرا لأهمية مدينة سطيف التي تعتبر بمثابة مفترق طرق بين الولايات، الأولى، الثانية و الثالثة فقد تقرر إلحاقها بالولاية الثالثة[4]، أما الجزائر العاصمة تقرر اعتمادها كمقر لجبهة التحرير واعتبارها منطقة مستقلة عن باقي الولايات.[5]

2-الجانب العسكري: بالنسبة للوحدات العسكرية تقرر إقامة مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني كالتالي:

- الفيلق يتكون من 30 مجاهد.
- الكتيبة تتكون من 110 مجاهد.
- الفرقة تتكون من 35 مجاهد.
- الفوج يتكون من 11 مجاهد.[6]

---

(1)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 94.

(2)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 138.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 94.

(4)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 394.

(5)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 79.

(6)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 395.

وتم توحيد الزي والرتب والشارات العسكرية[1] أما التركيب العام لجيش التحرير فكمايلي:

- المجاهدون.
- المسبلون.
- الفدائيون.[2]

ونظرا إلى العلاقات المتميزة لجيش التحرير الوطني في تونس والمغرب الأقصى، فإن المؤتمر أوصى بإنشاء مراكز حدودية للتدريب العسكري وأخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم.[3]

3-الجانب السياسي: قرر المشاركون بالإجماع تشكيل قيادة عليا لجبهة التحرير الوطني سميت المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4]، وهي مكونة من أربعة وثلاثين عضوا نصفهم أساسي ونصفهم مناوب،[5] (انظر ملحق رقم 02)،[6] ومن بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إختار المؤتمرون خمسة لتشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ التي تتولى قيادة الثورة في الفترة الفاصلة بين دورتي القيادة العليا[6] وهي تضم كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب.[7]

وحتى يكون الوضوح في التسيير ضبط المؤتمرون مجموعة من المبادئ أهمها:

- مبدأ القيادة الجماعية ضرورة لازمة لتمكين جبهة التحرير الوطني من تأدية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[8]
- العلاقة بين الجبهة والجيش فقد قرر المؤتمرون بأن تعطى الأولوية للسياسي على العسكري.

---

(1)- ادريس خضير، المرجع السابق، ص 172.

(2)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 153.

(3)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 80.

(4)- نفسه، ص 72.

(5)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 395.

(6)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 72.

(7)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 93.

(8)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 72.

- العلاقة بين الداخل والخارج فقرر بأن تعطى الأولية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.[1]

كما خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية تضمنت الحالة السياسية الراهنة، والآفاق العامة ووسائل الدعاية.[2]

كما عملت قرارات المؤتمر إلى تنظيم كل فروع النشاط في أشكال عديدة وذلك لتحويل التيار الشعبي إلى طاقة خلاقة فأوجدت الحركة الفلاحية، حركة العمال، حركة الشباب بالإضافة إلى المثقفون، أصحاب المهن الحرة، التجارة، الصناع والحركة النسائية.[3]

وهكذا نجد أن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني خرج بقرارات عملت على تنظيم الثورة في شقيها التنظيمي والعسكري وبعد الإطلاع عليها، هل كان من المفروض أن يتم تأجيل عقد المؤتمر لحين مشورة جميع القادة الولائيين؟ أم أن الظروف في ذلك الوقت حتمت انعقاده؟ و هل يمكن بذلك أن نضفي على قراراته المشروعية الكاملة؟ في الوقت الذي تذمرت منها بعض القيادات وعارضتها قيادات أخرى داخل الوطن وخارجه وفي مقدمتهم أحمد بن بلة الذي عارض قرارات مؤتمر الصومام واعتبرها منافية لمبادئ أول نوفمبر 1954.[4]

وفي داخل الوطن،بالتحديد الجبهة الشرقية قام علي محساس بتعبئة منطقة سوق أهراس وجزء من الولاية الأولى وأصدر لائحة تنديد بقرارات اجتماع الصومام.[5]

وبغض النظر عن هذه المعارضات لقرارات المؤتمر هنا وهناك، فإن النقائص التي شهدها مؤتمر الصومام يمكن إرجاعها إلى قلة التجربة، اجتهاد كان القصد منه المحافظة على مسيرة الثورة وإن كان على حساب أطراف أخرى، بالاضافة الى أن جوانبه الإيجابية قد غطت على النقائص التي شهدها قبل وأثناء انعقاده.

---

(1)– محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 139.

(2)– نفسه، ص 139.

(3)– نفسه، ص 146.

(4)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 98.

(5)– نفسه.

" فهو أول مؤتمر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يكون قيادة موحدة لها صلاحيات الحديث باسم الثورة وباسم الجزائر، بحدودها الحالية، وبه خرجت الجزائر ولو جزئيا من القيادات المفككة والمبعثرة".[1]

وأعطت جبهة التحرير الوطني لنفسها منذ مؤتمر الصومام في أوت 1956 بنية شبه دولتية[2]، فقد أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش.

كما قسم البلاد إلى ولايات، مناطق، نواحي وقسمات على كل منها قيادة تنظم أحوالها،[3]كما تم الإعلان فيه عن إنشاء المؤسسات الدستورية الأولى للدولة الجزائرية الحديثة المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية كسلطة تشريعية ولجنة التنسيق كسلطة تنفيذية، وحددت إستراتيجية الجبهة من خلال برنامج الصومام.[4]

برنامج طرابلس الذي كرس على الأقل من الناحية النظرية فضاءا واسعا، من أجل ممارسة الديمقراطية، من خلال فتح الباب أمام إطارات وطنية لديها قدر كبير من الثقافة، التجربة والكفاءة كما كرس فكرة المؤسسات التي تميز الأنظمة السياسية الديمقراطية تحكمها تلك الكفاءات.[5]

---

(1)–مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 93.

(2)– الأمين شريط، المرجع السابق، ص 104.

(3)– محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 151.

(4)– الأمين شريط، المرجع السابق، ص 104.

(5)- Mohammed Lebjaoui, vérites sur la rouvlution algérienne, édition ANEP, Alger,p 151،156.

المبحث الرابع: انشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصلاحياته

أثناء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 أدرك القادة المؤتمرون ضرورة وضع الهياكل السياسية العليا للبلاد، بإنشاء هيئة وطنية تضم كافة القيادات وإن اختلفت توجهاتها الإيديولوجية من أجل خلق الانسجام بين جميع التيارات السياسية التي انطوت تحت راية جبهة التحرير، وبالتالي خلق قيادة موحدة تفاديا لأي اصطدامات من شأنها أن تشوش على الثورة هدفها المنشود وهو اخراج المحتل من أرض الوطن.[1]

وقد تبلورت هذه الفكرة خاصة عند كل من كريم بلقاسم، بن مهيدي وعبان رمضان* هذا الأخير الذي قدم الاقتراح الوحيد في هذا الخصوص للحاضرين في مؤتمر الصومام**، وكان الاقتراح مقسما إلى قسمين قيادة عليا تشريعية وقيادة تنفيذية، مرفقا بثلاثين اسما ثم أضيف إلى الولاية الثانية منصب ثان، وبعد مشاورات أصبحت القائمة المقدمة من طرف عبان رمضان تضم أربعة وثلاثين اسما(نصفهم أساسي والنصف الآخر مناوب).

ثم وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة -قانون أساسي- لتلك القيادة التي أخذت اسم: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية يمثل برلمان جبهة التحرير الوطني الذي ينتمي أغلبية أعضاءه (ثلاثين عضوا من أصل أربعة وثلاثين) إلى ما كان يدعى سابقا بحزب الشعب (حركة انتصار للحريات الديمقراطية)[3]، وهو يمثل السلطة التشريعية في البلاد،[4]كما أختيرت قيادة توضع

---

(1)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 55.

*-عبان رمضان: مناضل قديم وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ ومهندس مؤتمر الصومام، عين مستشار لكريم بلقاسم في الشؤون السياسية، أشرف على تنظيم وتوجيه مؤتمر الصومام، كان يملك قدرات فائقة وخبرة عالية في التنظيم تظهر من خلال التوجهات التي طبعها على وثيقة الصومام، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 178.

**-وجه الوفد الخارجي بالقاهرة وثيقة من طرف السيد أيت أحمد وهي عبارة عن مشروع تمهيدي حول تكوين القيادة القادمة من 12 عضو تضم قادة المناطق الستة وستة من اعضاءالبعثة الخارجية لكنها لم تـأخذ بعين الاعتبار، مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 89.

(2)- نفسه، ص 95.

(3)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 87.

(4)-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 395.

على رأس المجلس*، فوقع اعتناء كبير في اختيار الإسم حتى لا تنبعث منه صفة رئيس، قائد أو رئاسة للعقدة المتبقية من حزب الشعب.[1]

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام يتألف من أربعة وثلاثين عضوا منهم سبعة عشر عضوا رئيسيا وسبعة عشر عضوا مناوبا.[2]

وقد ضم مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية القديمة مما جعله جهاز ائتلافيا أو جهاز وئام وطني،[3] وهذا يتضح من خلال تركيبته التي سنعرضها كالآتي:

1-الأعضاء الدائمون: حيث تقرر تعيين القادة الآتية أسماءهم:

أ-من قادة الثورة: مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم ورابح بيطاط.

ب-من قادة الولايات: يوسف زيغود (الولاية الثانية) وعمر أوعمران (الولاية الرابعة).

ج-من أعضاء الوفد الخارجي: أحمد بن بلة، محمد خيضر وحسين ايت أحمد.

د-من المركزيين (حزب الشعب):بن خدة بن يوسف ومحمد يزيد.

ه-من المناضلين (حزب الشعب):عبان رمضان، الأمين دباغين وعيسات إيدير.

ر-من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس.

و-من جمعية العلماء المسلمين: أحمد توفيق المدني.

2-الأعضاء المناوبون:

أ-من المركزيين (حزب الشعب):سعد دحلب، محمد صالح الوانشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري والطيب ثعالبي.

---

*-المقصود بالقيادة هنا: لجنة التنسيق والتنفيذ.

[1]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 96.

[2]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 70.

[3]- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 104.

ب-من قادة الولايات: محمد بن سعيد (الولاية الثالثة)، عبد الحفيظ بوصوف (الولاية الخامسة) وعلي ملاح (الولاية السادسة).[1]

ج-من نواب قادة الولايات: سليمان دهيلس (الولاية الرابعة) ولخضر بن طوبال (الولاية الثانية)

د-من جمعية العلماء المسلمين: إبراهيم مزهودي.

ه-من مسؤولي اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين: محمد الصديق بن يحي.[2]

ر-من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري: محمد لبجاوي.

و-نائب رئيس اتحاد الطلبة الجزائريين.

ن-نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين.

ي-نائب من نواب قادة الولايات.[3]

إن المتمعن في استراتيجية تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية يرى المنطلقية التي سار عليها عبان رمضان (مصمم المؤتمر)، قصد تطبيق مبدأ القيادة الجماعية التي نص عليها بيان أول نوفمبر، وصحيح أن عبان رمضان قد نجح في تكوين خليط سياسي يضم مختلف الأحزاب الوطنية في أعلى هيئة قيادية سياسية، إلا أنذلك لا يمنع من أن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية تدعو إلى طرح عدة تساؤلات: لماذا لم يكتفي مصمم مؤتمر الصومام عند تعيينه أعضاء المجلس بالقادة التاريخيين للثورة؟ أو بالمتشبعين بأيديولوجية واحدة وذلك حفاظا على التوجهات الثورية؟ في وقت نجد أن العضوية في المؤسسات القيادية اتسعت لتشمل قيادات من حركات وطنية أخرى، كانت إلى الأمس القريب تتبنىالطرح الفرنسي أو تسير في خط يكاد يكون مشابها له، وهذه التساؤلات يمكن ردها إلى إحدى هذه التخمينات:

- أن عبان رمضان بعد تخلفه عن ركاب الثورة أراد لنفسه مكانة تتماشى وإمكانياته وطموحاته بتوسيع دائرة القيادة لتشمله والتي من خلالها تصل به إلى تزعم الثورة.

---

(1)- محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 375-376.

(2)- المقاومة الجزائرية، العدد الثاني ،16 نوفمبر 1956، وزارة الاعلام، الجزائر، 1984، ص 05.

(3)- محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 376.

- أن عبان رمضان رأى أنه من المنطقي لاستمرار الثورة، لابد من توحيد القوى الوطنية للبلاد بعد مؤتمر الصومام لاستمرار الثورة والابتعاد عن كل ما يمكن أن يشوش مسارها.
- التخوف من انضمام قيادات الأحزاب والهيئات الوطنية برصيدهم وتجربتهم السياسية إلى جبهة التحرير وما يمكن أن ينجر عنه من محاولة هؤلاء فرض أنفسهم لقيادة جبهة التحرير، ما دفع مصممي الصومام إلى التعجيل بإنشاء قيادة جماعية تكون قادرة على كبح طموحاتهم القيادية.

وبغض النظر عن هذه التخمينات، فإن فتح أبواب النضال والمسؤولية في صفوف جبهة التحرير الوطني إلى غير المتشبعين بأيديولوجية حزب الشعب الجزائري،فإنه استجابة لتوجهات نداء أول نوفمبر وما تتطلبه المراحل المقبلة من عمر الثورة، على الرغم من مطالبة ممثلي المنطقة الثانية وعدد من ممثلي المنطقتين الثالثة والرابعة لأن تكون القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام مكونة فقط من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة إلا أن الأغلبية قد انتصرت، وتدخل مبدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسام الفعلي وبذلك يضمن للقيادة الجديدة استمرارية وحدتها.[1]

وهكذا فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية بصفته الهيئة العليا في البلاد وطبقا للمادة الثامنة من المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية،فهو المؤتمن على السيادة الوطنية، يشرع إلى حين تحرير الوطن ويراقب عمل الحكومة التي يمكنه أن يفوض لها التشريع عن طريق مراسيم قانونية، إلى جانب ذلك يحدد سياسة الحكومة التي يجب أن تقدم له الحساب على ذلك في كل دورة من دوراته، كما يستطيع أن يعين لجانا في إطاره ويحدد لها مهامها ويعين الحكومة ويمنحها ثقته وفقا للمادة العاشرة.

بالإضافة إلى صلاحياته التشريعية فإنه يصادق على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة بنسبة الثلثين وعلى وقف القتال بنسبة أربعة أخماس من الحاضرين أو الممثلين طبقا للمادتين الحادية عشر والثانية عشر.[2]

وبالنظر إلى حالة الحرب لم يكن هذا المجلس الذي تعد طبيعته القانونية كبرلمان جزائري مؤقت منتخبا، بل يتم تشكيله عن طريق الاختيار وكان يتمتع بصلاحية توسيع نفسه وفقا للمادة الثالثة عشر

---

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 69.

[2]- محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار هومة، ط1، الجزائر، 2005، ص 128-129.

أو بتفويض هذه الصلاحية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي مارست ذلك في دورته الثانية كما سنرى، حيث ارتفع عدد الأعضاء من 54 عضو إلى 70 عضوا ابتداءا من الدورة الثالثة، وكان أعضاء الحكومة وقادة الجيش والمنظمات المختلفة التابعة للجبهة، أعضاء فيه بحكم القانون.[1]

يصدر المجلس ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية: اللوائح ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة، الأوامر الدستورية وهي ذات طابع تأسيسي وأخيرا الأوامر التشريعية.[2]

بالنسبة لجلساته،فأعضاء المجلس الوطني للثورة يجتمعون مرة كل سنة عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية في البلاد بدعوة من لجنة التنفيذ والتنسيق أو بطلب من نصف أعضاءه زائد واحد، ولا تكون مداولته صحيحة إلا إذا حضر أكثر من اثني عشر عضوا أصلي أو مناوبا[3] وفي حالة وجود مانع يعتبره المجلس شرعيا يستطيع كل عضو أن ينيب عنه من يشاء من زملائه لتمثيله، وهذه الوكالة شخصية مؤقتة وقابلة للعزل.[4]

وعلى رأس المجلس الوطني للثورة ثم تعيين قيادة سميت لجنة التنسيق والتنفيذ، لم يشر القانون الأساسي إلى الكيفية التي تعين بها، كيف تنتخب أو مدة عدتها كل ذلك بقي غامضا.[5]

يذكر أن تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تم بين كريم بلقاسم وعبان رمضان بعد انصراف الحاضرين، كانت تلك اللجنة تضم خمسة أعضاء وهم: كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، عبان رمضان، سعد دحلب وبن يوسف بن خدة، خولت لهذه الهيئة صلاحيات الإشراف على كل أجهزة الثورة وعلى كل القرارات فكانت السلطة التنفيذية الوحيدة التي تعين قادة الولايات ونوابهم وتنهي مهامهم.[6]

وبهذا استطاع مؤتمر الصومام، تطبيق مبدأ الإدارة الجماعية التي تخضع لسلطة مركزية واحدة، تقوم على أساس مؤسسات سياسية ديمقراطية يسيرها إطارات لديها من الخبرة والثقافة والكفاءة الشيء الكافي للتسيير المنظم والموحد للمراحل المقبلة من عمر الثورة.

---

(1)- محمد لبجاوي ، المرجع السابق، ص129.

(2)- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 105.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 96.

(4)- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 128.

(5)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 96.

(6)-نفسه،ص 96.

الفصل الثاني:

اجتماعات المجلس الوطني للثورة من 57 إلى 1960.

- **المبحث الأول:** اجتماع القاهرة أوت 1957 وقراراته.
- **المبحث الثاني:** اجتماع تونس من 11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959 وقراراته.
- **المبحث الثالث:** اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وقراراته.

المبحث الأول: اجتماع القاهرة أوت 1957 وقراراته

انبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 مجلس أعلى، سمي بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج، وأصبح بذلك الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة[1] التي دعمت مكانتها وصارت هي الحكومة الحقيقية التي تدير كل شؤون الحياة في الجزائر،[2] فالجيش لم يعد مجرد عصابات لا سلاح ولا تنظيم، كما أن بعض المعارك المشهورة التي خاضها جيش التحرير الوطني باعتماده على مؤازرة الفلاحين وعزيمتهم القوية، أعطت جميع هذه العلامات الدليل القاطع على وجود إستراتيجية جماعية تقود الثورة فأصبح التجاوب مطلقا بين القيادة الثورية.[3]

أما على المستوى الخارجي، فقد تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية في شكل عملي قوي وأصبحت شعوب إفريقيا وآسيا تتطلع نحوها وتمدها بالدعم المادي والمعنوي، كما بدأ المعسكر الاشتراكي يهتم اهتماما جديا بالثورة الجزائرية، التي ظهرت للعالم في صورتها الحقيقية، كثورة شعبية عظمى تلعب دورها على مسرح القارة الإفريقية.[4] هذه هي الصورة التي رسمت للثورة الجزائرية، أما إذا بحثنا في التفاصيل فقد حدثت عدة تطورات جعلت من اجتماع أعضاء المجلس الوطني للثورة ضرورة حتمية باعتباره الهيئة القيادية الأولى في البلاد المخولة في النظر في الأمور.

ففي سنة 1957،وبعد إضراب الثمانية أيام اكتشفت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ماسو وجيش المضليين الفرنسيين[5] أغلب الشبكات وكان قمة ذلك استشهاد العربي بن مهيدي.

بالاضافة لخروج أعضاء لجنة التنفيذ والتنسيق إلى الخارج،[6]والخلاف الذي نشب منذ مؤتمر الصومام بين قادة الداخل والخارج، وبين من هو مصنف سياسي و عسكري،[7] حيث كان عبان

---

(1)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 181.

(2)- المجاهد، العدد 102، 14 أوت 1961، الجزائر، ص 12.

(3)- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 113.

(4)-المجاهد، العدد102، المصدر السابق، ص 12.

(5)- حوار حول الثورة، تقديم الجندي خليفة، الجزء الأول، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 376.

(6)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 103.

(7)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 114.

رمضان في هذه الفترة يهاجم كل المصنفين عسكريين عنده معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري.[1]

هذا الخلاف كاد أن يوقع حرب بين القادة الوطنيين كانت من شأنها أن تؤدي إلى انحراف الثورة عن طريقها الصحيح.

فكانت هذه الأسباب دافعا للتفكير في وضع خطط وبرامج جديدة مستقبلية، فكانت الضرورة لعقد اجتماع بين القادة لإرجاع الأمور إلى مسارها الطبيعي.

ولقد لعبت بعض الظروف دورا إيجابيا قبل انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة، في تحسين العلاقات بين القادة الأعضاء فساد الانسجام الذي انعكس على سير الاجتماعات

فكان اجتماع القاهرة (20 أوت 1957) من أنجح الاجتماعات للمجلس الوطني حيث خرج بقرارات على مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة.[2]

فأسبقية الداخل على الخارج لم تعد مطروحة بصيغتها الأولى، بعدما اضطرت عام 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة أرض الوطن،[3] وعن أسباب خروجهم ذكر أبو شيبة: "من الأسباب الأساسية التي أدت بالأخوة للخروج من الجزائر المعارك الكبرى التي وصلت إلى العاصمة وتطويق اللجنة فأصبح من المستحيل البقاء بالداخل...وبعد استشهاد العربي بن مهيدي وبعض الأخوة أعضاء المجلس الثوري كزيغود يوسف وغيره كذلك عندما ألقت فرنسا القبض على بن بلة والجماعة ستة 1956...حصل فراغ سياسي خارج البلاد فاضطر الأخوة للذهاب إلى الخارج لتعويض الاخوة...وفكروا في تونس أو القاهرة...من أجل أداء مهمتهم كما يرون والواقع أن الأخوة خرجوا من الجزائر لتعويض الأخوة الذين ألقت عليهم فرنسا القبض داخل البلاد".[4]

---

[1]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 103.

[2]- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 181.

[3]- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 114.

[4]- حوار حول الثورة، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 376.

ورأى البعض أن سجن أحمد بن بلة قد سهل عمل السياسيين في لجنة التنسيق والتنفيذ، فهو الذي اعترض على قرارات مؤتمر الصومام وأرجعوا ذلك في محاولة منه لتقلد زعامة الثورة.[1]

وفي هذه الظروف التي يمكن أن نقول عنها أنها موائية انعقد بمدينة القاهرة* يوم 20 أوت 1957 اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائريةكان الاجتماع تحت رئاسة فرحات عباس.[2]

وكان هذا الاجتماع من أقصر الاجتماعات للمجلس حيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت قد انعقد قبل ذلك الشهر.[3]

حضر الاجتماع ثلاثة وعشرون عضو كان منهم عشرة مصنفين بأنهم**من العسكريين:** عمارة بوقلاز، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهيلس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد العموري، عمر أوعمران، محمود الشريف.

ومن المصنفين مدنيين:

عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي، سعد دحلب، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، محمد يزيد، الأمين دباغين وعبد الحميد مهري.

وكان في جدول الأعمال نقطتان أساسيتان هما: توسيع مجلس الثورة وتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ.[4]

وبما أن أولوية الداخل على الخارج التي أقرها مؤتمر الصومام والتي كانت محل جدل وتدمر لدى كثير من القادة قد ألغيت بخروج أعضاء المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ.

---

(1)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 114.

*-وعن سبب اختيار القاهرة: هو دعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر للقادة الجزائريين في ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسي حيث سمحت مصر لقادة جبهة التحرير الوطني من ممارسة نشاطهم في قلب القاهرة، وظهر التضامن المصري مع الثورة الجزائرية، أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 54-58، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، 2008، ص 66.

(2)- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 49.

(3)- حوار حول الثورة، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 378.

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 103.

فلم يبقى إلا مبدأ أسبقية السياسي على العسكري، فقدم تعديل من طرف كريم بلقاسم عوض المبدأ السابق، بأن الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وقدم التعديل للتصويت ولم يمتنع عن التصويت إلا فرحات عباس ودهيلس.[1]

وهذه المحاولة تهدف بالدرجة الأولى إلى قلع عبان رمضان وإعلامه رسميا بأن القيادة مشتركة، وأن أعماله وأقواله التي سجلت عليه حتى انعقاد الاجتماع تقتضي بإبعاده عن كل مسؤولية مع وجود احتمال محاكمته وإقصاءه عن ساحة الثورة.[2]

وفي هذا الشأن،في اجتماع يوم 22 أوت وبعد نقاش طويل ومعارضات خاصة من عمار بن عودة وقع الاتفاق على قبول عبان رمضان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ.[3]

ومن جهة أخرى عمل الحاضرون في اجتماع القاهرة على إلغاء قاعدة أولوية السياسي على العسكري، الداخل على الخارج التي أقرها مؤتمر الصومام، وذلك بإصدار قرارات من شأنها تجسيد قاعدة خضوع الأقلية للأغلبية، ففصل نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة باعتماد مبدأ القيادة الجماعية، ولتجسيد هذا المبدأ أقر الاجتماع الثاني لجبهة التحرير بتوسيع في عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة[4] وذلك في اجتماع يوم 23 أوت، حيث أتخذ بإجماع الأعضاء الحاضرين توسيع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 عضو إلى 54 عضو كلهم أصليون[5]، ولقد أخذ العسكريون النصيب الأكبر في عضوية المجلس، وبذلك يكون كريم بلقاسم قد انتصر ووضع الخطوات الأولى بثبات في طريق تكوين الحكومة كما أصبح القائد الوحيد للثورة والجزائر بدون منازع.[6]

كما صدر قرار بتوسيع العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ فأضيف إليها أعضاء الوفد الخارجي، المختطفين كأعضاء شرفيين، بالاضافة الى فرحات عباس، عبد الحميد مهري والأمين دباغين.[7]

---

(1)–مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 104.

(2)–أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 490.

(3) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 503.

(4)– فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 114.

(5)– علي زغدودي، المرجع السابق، ص 104.

(6)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 104.

(7)– نفسه.

وبذلك يكون هناك خمسة شرفيون لأنهم في حالة إيقاف بفرنسا وتسعة عاملون.

(انظر ملحق رقم 03).[1]

وفي اجتماع يوم 27 أوت تقرر اعتبار لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، يمكنها أن تصبح في وضع أقلية بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء المجلس الوطني للثورة وبإمكان هذا الأخير أن يشرع بناء على اقتراح ثلثي أعضاء هذه الهيئة.[2]

كما منح للجنة التنسيق والتنفيذ بموجب قرار يسمح لها بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة متى دعت الضرورة إلى ذلك.[3]

كما أضاف المجتمعون في هذا الاجتماع إلى أهداف الثورة بندا يتمثل في:

"إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام"

حولت المادة التي تسند القيادة إلى جبهة التحرير كمايلي:

" لن يكون لجبهة التحرير وجود خاص خارج جيش التحرير".[4]

أما على المستوى العسكري فقد تقرر القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر مع فتح جبهة الصحراء ونقل النشاط المسلح إلى هناك حيث ركز الاستعمار فيها نشاطه الاقتصادي القائم على استغلال الغاز والبترول.[5]

وعلى الصعيد الدولي تقرر توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صفة ملموسة والمحافظة على قوته وتزايده واتساعه باستمرار، فقامت لجنة التنسيق والتنفيذ تنفيذا لقرارات المجلس بتحديد يوم 30 مارس ليكون يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا.[6]

---

(1)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 104.

(2)- علي زغدود، المرجع السابق، ص 73.

(3)-أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 491.

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 111.

(5)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 114.

(6)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 181-182.

وبهذا يمكن القول عن اجتماع القاهرة سنة 1957 أنه أعاد الانسجام والتوافق بين القيادات الوطنية الذي عكرته قرارات مؤتمر الصومام المتمثلة في أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، وبذلك يكون المجتمعون قد حققوا خطوة معتبرة الى الامام تمثلت في تقوية مواقف الثورة داخليا وخارجيا.

ما بعد اجتماع القاهرة:

كانت لقرارات الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة (أوت1957) تأثيراتها الكبيرة على موازين القوى داخل القيادة.

1- إذ الحدث البارز بعد اجتماع القاهرة اختفاء عبان رمضان من الساحة فبعد المكانة التي أوجدها كريم بلقاسم لنفسه في اجتماع القاهرة بدأ في التفكير جديا في التخلص من عبان رمضان بصفة نهائية فألصقت لعبان رمضان تهمة التخطيط لاغتيال رفقائه العسكريين ونفذ فيه الإعدام يوم 27 ديسمبر 1957 بالمغرب.[1]

2- تأسيس الحكومة المؤقتة، ففي 19 سبتمبر 1958 أعلن عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، (انظر ملحق رقم 04)، من قبل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لكي تقوم هذه الهيئةبتبليغ الرأي العام الدولي لأن وجود حكومة مؤقتة يجعل قضية الكفاح تخرج من مرحلة إلى مرحلة ثانية.[2] غير أن الشيء الذي نقف عنده هو تأسيس الحكومة المؤقتة من قبل لجنة التنفيذ والتنسيق في وقت كان من المفروض أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته الستوية كما هو مقرر، وتعرض عليه فكرة تكوين الحكومة المؤقتة الذي يعتبر حدثا هاما النسبة إلى الثورة ونقلة نوعية ذات أهمية بالغة إلا أن ذلك تم تجاهله[3]فهل يمكن اعتبار الحكومة المؤقتة هيئة شرعية؟.

وهل يتوجب على قادة الولايات الالتزام بأوامرها؟ وإن خالفوها يمكن اعتبارهم متمردين؟.

---

(1)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 104.

(2)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 191.

وقد وصف بعض المؤرخين هذه المرحلة بساعة العقداء الذين سيطروا على الثورة أو أسياد الحرب (الباءات الثلاثة) والمقصود بهم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف* وهو ما يتجلى بوضوح من خلال الخطة النهائية لتشكيل الحكومة التي كانت تتكون من طبقتين:

الطبقة الأولى وهي صاحبة القرار من خلال الوزارات التي تبوّها الثلاثة: بلقاسم، بن طوبال، بوصوف وباقي الأعضاء مسؤولين أمامهم بمن فيهم رئيسها.[1]

إن مؤتمر القاهرة (20 أوت 1957) وإذ كان قد خرج بقرارات كانت على مستوى المرحلة الحرجة التي كانت تمر بها الثورة فأعاد الهدوء والنظام ولو بشكل مؤقت، فانفراد لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة دون مصادقة المجلس الوطني للثورة على ذلك كاد يؤدي إلى انشقاق داخل صفوف القادة الثوريين فكانت الضرورة إلى عقد اجتماع استثنائي لعشرة عقداء قبل اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لتهدئة النفوس وتصحيح الأوضاع من أجل توحيد الصفوف وتثبيت المسار.

1- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص112.

* – لخضر بن طوبال: عقيد الولاية الثانية (56-57)، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ثم وزير الدولة، عضو الوفد الجزائري في المفاوضات الفرنسية الجزائرية 62، كواسي 56-63، ترجمة جيلالي خلاص، دار القصيد للنشر، 2007، ص 127.

كريم بلقاسم: عضو لجنة التنسيق والتنفيذ (56-57) نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي نفس الوقت وزير القوات المسلحة، ثم وزير للشؤون الخارجية، وأخيرا وزير للداخلية، مسؤول وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المحادثات الفرنسية الجزائرية، موقع اتفاقيات ايفيان 62، نفسه، ص 127.

عبد الحفيظ بوصوف: قائد الولاية الخامسة ووزير الاتصالات العامة و التسليح 58-62 ، بعد خروج لجنة التنسيق و التنفيذ عين فيها، و كلف بمسؤولية التنسيق و الاستعلامات أعطيت له صلاحيات الإشراف على مصلحة الاتصالات و التجسس، كان مناصرا لكريم بلقاسم و بن طوبال . عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص111

المبحث الثاني: اجتماع تونس من 11 أوت الى 09 نوفمبر 1959 وقراراته

خرج قادة الولايات السابقين من اجتماع القاهرة وهم في أوج قوتهم، ووزعوا المهام بينهم بعد أن أخذ كل واحد منهم ما أراد عقب أن أصبح جميعهم أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة بعد الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958.

وقد سيطرت الثورة في هذه الفترة سيطرة شبه كلية، فكانت سنة 1957 وجزء كبير من سنة 1958 تعد سنوات أوج قوة الثورة المسلحة.[1]

لكن منذ أواخر1958 بدأ الضعف يدب إلى الثورة واتجهت تدريجيا إلى الضعف، ففي تلك الفترة كانت قيادة الجيش الفرنسي تطبق مخططاتها الرامية لعزل جيش التحرير وقطع الدعم عنه من الخارج وشرعت في تنفيذ خطتي وزير الدفاع أندري موريس والجنرال شال، أما على الصعيد السياسي فقد اتسمت سياسة الجمهورية الخامسة بالمزاوجة بين العمليات العسكرية والتنازلات المزيفة لصالح الجزائريين، وكان اعتلاء ديغول سدة الحكم أخطر مرحلة مرت بها الثورة الجزائرية وقد انخدع بها بعض القادة السياسيين الذين صدقوا مبادرات ديغول خاصة بعد زيارته إلى الجزائر في جوان 1958 ثم إعلانه عن مشروع قسنطينة.[2]

وفي هذه الفترة كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية تواجه صعوبات ومعارضات بعد التكوين مباشرة، فقد أسند لما يتعرض له جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية والغربية إلى السياسيين الذين لم يقوموا بدورهم على أكمل وجه ولم يكونوا يستجيبون لنداءات قادة الحدود خاصة في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب،[3] فكان هذا السبب ضمن الأسباب التي أدت إلى ما عرف تاريخيا "**بانقلاب العقداء**" هذا الحدث الذي كاد أن يؤدي إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة وما قد ينجر عنه من انعكاسات على الثورة لولا ذكاء الباءات الثلاث.

---

[1]- نفسه، ص 131.

[2]- الشاذلي بن جديد، ملامح حياة، جريدة الشروق، العدد 4714، الجزائر، 22 أكتوبر 2012، ص 16.

[3]- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 240.

إن ما أطلق عليه بانقلاب العقداء والذي كان من أهم دوافع انعقاد اجتماع العقداء العشرة، تعود أسبابه إلى تذمر مجموعة من إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من تصرفات أعضاء الحكومة المؤقتة، يقول الشاذلي بنجديد في هذا الصدد: إن الأمر كان متعلقا بخلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسيا، واختيار القادة أي مصير الثورة بصفة عامة، وكان محمد لعموري، محمد عواشرية، أحمد نواورة، الرائد مصطفى لكحل وأغلب ضباط القاعدة الشرقية مقتنعين أن الثورة انحرفت عن مسارها الأصلي، وأنه يجب التحرك لإصلاح الأوضاع قبل انقلابها، وهكذا تبلورت الفكرة إلى استعمال العنف عند القيادة الثلاثية.[1]

فعقدوا اجتماع الكاف بتونس سنة 1958* طرحوا فيه عدة انشغالات منها:أن المسؤولين على الثورة لابد من رجوعهم إلى جيش التحرير الوطني وترك لجانا لهم في تونس، الحصول على توصيحات عن أسباب اغتيال عباس رمضان، كما طرحوا فكرة استبدال قرحات عباس بلمين دباغين.[2]

غير أن الباءات الثلاثة تمكنوا من معرفة أمر هذا الاجتماع، فاستعانوا بالحكومة التونسية التي ألقت عليهم القبض بدون مقاومة منهم لتسلمهم للحكومة المؤقتة التي شكلت محكمة عسكرية لهذه القضية، ترأسها العقيد هواري بومدين أما هيئة الدفاع فتكونت من علي منجلي وسليمان دهيلس، ووجهت المحكمة لهؤلاء العقداء تهمة الخيانة العظمى وأصدرت عقوبات تتراوح بين السجن والإعدام، ونفذ الإعدام في حق لعموري، انواورة ومصطفى لكحل في مارس 1956 وكانت هذه الواقعة إحدى المناقشات الحادة في مؤتمر طرابلس الأول.[3]

---

(1)- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 17.

*حضر الاجتماع: الرائد لعيساني شويشي(القاعدة الشرقية)، العقيد أحمد انواورة (الولاية الأولى)، العقيد محمد لعموري (الولاية الأولى)، مصطفى بالبستر، العقيد عواشرية (القاعدة الشرقية)، الرائد أحمد دراية، الرائد محمد شريف مساعدية، المقدم صالح سوفي، الرائد بلهوشات (الولاية الأولى)، الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، 2010، الجزائر، ص 195.

(2)- نفسه.

(3)- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث و المنشورات، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007، ص 183.

ومن الأحداث الهامة كذلك التي حدثت في هذه الفترة، وكانت موجهة ضد سياسة الحكومة المؤقتة اجتماع قادة ولايات الداخل بالولاية الثانية بتاريخ 06 ديسمبر 1958، شارك فيه كل من العقيد عميروش (قائد الولاية الثالثة)، والعقيد سي الحواس (قائد الولاية السادسة) والعقيد سي محمد بوقرة (قائد الولاية الرابعة) والعقيد الحاج لخضر (قائد الولاية الأولى) وغاب عن هذا الاجتماع العقيد لطفي (قائد الولاية الخامسة) أما العقيد علي كافي (قائد الولاية الثانية) فلم يشارك.[1]

وبعد تدارس أحوال الثورة في الداخل والخارج صادق الحاضرون على محضر جلسات وكان عبارة عن رسالة تهديد واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة وتبرئة ساحتهم مما قد يقع جراء ذلك في محاولة لتصحيح مسار الثورة، أمام هذا الوضع شكلوا لجنة تنسيق بين الولايات وكلفوا الرائد عمر أوصديق بالاتصال بقيادة الخارج وإبلاغها بالتوصيات والقرارات المتخذة وتسليمها محضر الجلسات، وقد وصلت رسالتهم هذه لقادة الخارج في 12 مارس 1958 ودعت عقداء الداخل للاجتماع داخل الوطن، لكن استشهاد العقيد عميروش وسي الحواس في 29 مارس 1958 والعقيد سي محمد بوقرة في ماي من السنة نفسها كان سببا في عقد الاجتماع بالخارج.[2]

وأمام هذه الانتقادات التي كانت توجه لأعضاء الحكومة المؤقتة تعاظم دور الضباط مثل: العقيد هواري بومدين والرائدين سليمان ومنجلي، مقابل انفراد الثلاثي بلقاسم، بن طوبال وبوصوف بالسلطة على مستوى الحكومة المؤقتة.[3]

وفي هذه الفترة التي سادت فيها التحالفات والتصفيات الجسدية والصراع السلطوي بين القادة والمسؤولين الوطنيين، نجد القيادة الفرنسية وعلى رأسها ديغول لم تتردد في استخدام كل الوسائل للقضاء على الثورة وإخماد جدواها للحفاظ على الجزائر في إطار الاستعمار الفرنسي.

ودليل ذلك أن كل العمليات العسكرية التي جرت خلال هذه الفترة قد شكلت خطرا كبيرا على الثورة خاصة في الولايات الثالثة والرابعة، وألحقت أضرارا فادحة بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل خلال مسيرة الثورة.

---

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص 155.

(2)- نفسه.

3 نفسه.

إلا أن إصرار وقوة الشعب الجزائري عامة ومقاتلي جيش التحرير خاصة في التصدي لكل المناورات السياسية الديغولية، والتكيف مع سياسته القمعية العسكرية، جعلت ديغول في 16 سبتمبر 1959 يعلن ولأول مرة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه[2] فردت عليه الحكومة المؤقتة يوم 28 من الشهر نفسه بقبولها لمبدأ تقرير المصير واستعدادها للتفاوض المباشر مع فرنسا.[3]

ومع ظهور بوادر اقتراب المفاوضات من أجل السلم، بدأت تظهر إلى الوجود الرغبات الخفية لدى بعض أعضاء الحكومة المؤقتة خاصة كريم بلقاسم الذي كان يتطلع إلى لعب دور أكبر أهمية لاعتلاء كرسي فرحات عباس باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما تزال طليقة وعلى قيد الحياة، بالإضافة إلى بن خدة الذي كان يطمح إلى تقلد منصب أعلى من وزارة الشؤون الاجتماعية،بوصوف وبن طوبال الذين كانا يطمحان إلى تحديد مجال نفوذ كريم بلقاسم.[4]

وفي ضوء هذه المناورات طالب الثلاثي بمراجعة الأمور جذريا على مستوى الهيئات القيادية للثورة مرورا بحل الحكومة المؤقتة.[5]

مانع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة في البداية، لكن أشار عليه كل من بومنجل وفرنسيس بتحكيم المجلس الوطني للثورة[6] الذي يتولى تعيين الحكومة المؤقتة الجديدة إلى عشرة عقداء يمثلون الحكومة المؤقتة وأركان الجيش.[7]

هكذا كانت الأجواء في تلك الفترة وهذا ما يفسر انعقاد اجتماع العقداءالعشرة ثم الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في شهر ديسمبر 1959.

---

(1)– محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 40.

(2)– محطات الثورة (54-62)، المرجع السابق، ص 60.

(3)– فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 120.

(4)– مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص 239.

(5)– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 407.

(5)– مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص 239.

(7)– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 408.

حيث قررت جماعة من القادة البارزين للثورة عقد اجتماع مغلق لدراسة الوضع السائد واتخاذ التدابير من أجل رص الصف والحفاظ على الوحدة والتماسك في أجهزة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، فانعقد في صيف عام 1959 ما عرف باجتماع العشرة في مؤتمر استثنائي حيث اضطرت الحكومة المؤقتة لتسليم سلطاتها إلى العقداء العشرة لاعتبارات خاصة.[1]

انطلق الاجتماع في شهر جويلية 1959 بتونس، وبقي مفتوحا على شكل جلسات دورية إلى غاية شهر أكتوبر من السنة نفسها و لم يتخلف عن هذا الاجتماع إلا الولاية السادسة لكونها أصبحت بدون هيكلة في ذلك الوقت [2]وحضر الاجتماع بالنسبة للولايات:

الحاج الأخضر (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، محمد يزوران (الولاية الثالثة) سليمان دهيلس (الولاية الرابعة)، بوذغن علي (لطفي) (الولاية الخامسة)، السعيد محمدي (قائد جيش التحرير بالحدود الشرقية)، هواري بومدين (قائد جيش التحرير بالحدود الغربية)[3]، وقبل انطلاق الأشغال تفاجأ المجتمعون بدخول الثلاثي: بلقاسم، بوصوف وبن طوبال فاعترض العقيد لطفي على حضورهم لكونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة ولكونهم طرف في الصراعات القائمة، وبعد أخذ ورد وقع الإتفاق على حضورهم الاجتماع في حين لم يسمح لبقية الأعضاء في الحكومة المؤقتة بالحضور.[4]

كانت هذه اللجنة أثناء قيامها بعملها تعتبر القيادة العليا للجزائر حيث جمدت الحكومة نفسها نهائيا وتخلت عن كل صلاحياتها للجنة.[5]

استهل كريم بلقاسم الاجتماع بقراءة رسالة استقالة فرحات عباس،بعدها تمت دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية، وكان أمام اللجنة محاور أساسية هي إعادة الإعتبار للثورة بتدعيم المجلس

---

(1)– مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص 240.

(2)– نفسه.

(3)– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 104.

(4)– ادريس خضير، المرجع السابق، ص 310.

(5)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 133.

الوطني للثورة حتى يكون ممثلا حقيقيا لكل الشرائح، وإعادة النظر في تشكيل الحكومة وإعطاء دفع جديد للثورة في ظل المعطيات الجديدة.[1]

تواصل اجتماع العشرة أكثر من ثلاثة أشهر كانت مليئة بالمشاورات والاتصالات التي كانت تتم كمجموعات وكأفراد، وفي تلك المناقشات حملوا مسؤولية تدهور الوضع إلى سياسة وزارةالدفاع التيأتهمت بالتهاون وعدم الجدية في مجابهة العدو وتركه ينشئ الخطوط الجهنمية من دون إزعاج، وقد وصل الأمر ببعض المتدخلين إلى تشخيص الإتهام وتحديده إلى وزير الدفاع (كريم بلقاسم) والجماعة المحيطة به.

أما فيما يخص الوضع المالي فإن تدخل محمود الشريف (مسؤول المالية) كان صريحا حيث إتهم أعضاء الحكومة المؤقتة بالإسراف في الإنفاق وخص بالذكر الثلاثي (بلقاسم، بن طوبال وبوصوف) [2]

إن طول فترة اجتماع العقداء العشرة، فإنها إن دلت على شيئ فإنها تدل على عمق الخلافات بين المجتمعين، لكنها من ناحية أخرى لعبت دورا في تهدئة النفوس، والتوصل إلى حلول للمسائل المطروحة، حيث قرر العشرة على المستوى العسكري تنظيم عدد من العمليات المسلحة داخل الوطن لمواجهة مخطط الجنرال شال وقد كلف هواري بومدين بوضع إستراتيجية عسكرية جديدة.[3]

أما على المستوى السياسي تقرر وضع بعض المقاييس لأعضاء القيادة الجديدة خاصة القادمة من جيش التحرير، وكان من بين تلك المقاييس أن تشمل كل الضباط السامين من رتبة رائد فما فوق وأضافت لها شرطا آخر وهو أن يكون عضوا في قيادة الولاية وبذلك حذفت أسماء وأضيفت أسماء أخرى ومن الأسماء المحذوفة الأمين دباغين، محمد لبجاوي، صالح الوانشي و عبد المالك تمام.

---

(1)–مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 134.

(2)– نفسه، ص 136-137.

(3)– نفسه، ص 134-135.

أما الأعضاء الجدد فكانوا أعضاء مجالس الولايات الستة، قيادة فدرالية فرنسا، واحد عن فدرالية المغرب كما أضيف الضباط السامون الموجودون خارج الجزائر وهم: علي منجلي، قايد أحمد، علي سواعي، الطاهر الزبيري وأحمد بن شريف.[1]

كما تم إنشاء فريق من المحررين يضم محمد بن يحي ورضا مالك، فكلفوا فور الاجتماع على إعداد مشروع تمهيدي لدستور ومؤسسات انتقالية للجزائر ليعرض على أعضاء المجلس الوطني في دورته القادمة.[2]

اتخذ العقداء العشرة في اجتماعهم بتونس جملة من القرارات منها: قرار حل قيادة الأركان، إلغاء الولاية السادسة، وتوصل العقداء بعد تثبيت وتعيين قادة الولايات إلى قناعة مفادها وضع مكانيزمات مفصلة ومضبوطة لمواثيق جبهة التحرير الوطني لحماية الثورة من المخاطر التي تهددها من جهات مختلفة داخلية وخارجية[3]، إلا أن العقداء العشرة دخلوا في دوامة المناقشات والمداولات حول مشاكل جانبية، فأدى هذا إلى تعدد الجلسات التي دامت أكثر مئة يوم[4]ولم تنفذ مجمل هذه القرارات على الرغم من أهميتها، ولا تزال إلى اليوم تثير استفهامات كثيرة حول دواعيها.[5]

أما النتيجة الوحيدة التي خرجوا بها فهي تعيين الأعضاء الجدد في المجلس كما سبق الذكر.

* وعموما فقد أثار اجتماع العشرة ردود فعل، خاصة من قبل بعض القادة داخل المجلس وخارجه الذين اعتبروا التعديل الذي مس عضوية المجلس الوطني للثورة تدخل من طرف العسكريين في الشؤون السياسية، فالمأخذ الذي سجل على اجتماع العقداء هو أنه أخذ على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة دون الرجوع إلى الهيئات المكلفة بذلك،المقصود أن ما قام به العشرة تجاوز لذلك اعتبره بعض قادة الثورة انقلابا صارخا ضد المؤسسات والهيئات القائمة.[6]اذ كان من المفروض أن تقوم هذه

---

(1)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 135.

(2)– مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص 242.

(3)– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 157.

(4)– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 104.

(5)– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 157.

(6)– نفسه.

اللجنة بوضع اقتراحات وعرضها على المجلس الوطني للثورة في دورته القادمة، وليس وضع اقتراحات وتنفيذها ليكون أعضاء المجلس الوطني للثورة أمام الأمر الواقع، وهذا ما يدفعنا للتساؤل: هل اللجنة العشرة في اجتماعها بتونس كانت لجنة تحضيرية أم تنفيذية؟ والواقع يدل(كما أشرنا سابقا) أن هذه الفترة هي فترة تحكم العسكريين الذين أصبحوا مسيرين لحاضر الثورة ومخططين لمستقبلها، وفي هذا الشأن يقول علي كافي أحد أعضاء الاجتماع: " إن ما قام به العشرة شرعي لأن الهدف هو الإعداد والتحضير الدقيق لجدول أعمال منفصل وواضح يعرض على اجتماع مجلس الثورة...أي أن العقداء أصبحوا عبارة عن لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس"[1] وبذلك لم يوضح لنا علي كافي إن كانت هذه اللجنة لجنة تشريعية أم هي لجنة تشريعية تنفيذية في نفس الوقت.

انتهى الاجتماع بعد الاتفاق على عقد دورة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس يوم 16 ديسمبر 1959، بعد أن أنهت اللجان الفرعية عملها فأعدت الوثيقة وأرسلت استدعاءات إلى جميع أعضاء مجلس الثورة لحضور اجتماع طرابلس (الدورة الثالثة) للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

عموما إن اجتماع تونس يعتبر منعرجا حاسما، ومحطة مهمة في تاريخ الثورة، إذ انعقد في مرحلة حساسة سادت فيها الخلافات والصراعات في أوساط القيادة الوطنية كادت أن تقضي على الثورة، فكان اجتماع تونس المحطة التي هدئت النفوس وهيئة الجو المناسب للمرحلة المقبلة لتتمكن الثورة من مواصلة مشوارها.

---

[1]-علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1982، دار القصبة، الجزائر، 1993، ص 257.

[2]- نفسه، ص 266.

المبحث الثالث: اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 وقراراته

عقد المجلس الوطني للثورة الذي تم تعيين أعضاءه من قبل العقداء العشرة بتونس، اجتماعه الأول بطرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960،[1] حضره كل الأعضاء الذين سجلت أسماءهم في اقتراح العشرة، وأصبحت عضويتهم أمرا واقعا، ولم يتخلف إلا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر.

كانت محاور النقاش الكبرى أثناء الاجتماعات تدور حول النقاط التالية:

الوضع العسكري، الوضع السياسي والاتصال مع فرنسا (المفاوضات)، معاناة الشعب داخل الجزائر، ووضع اللاجئين، الوضع المالي، التشكيل المقبل للهيئة السياسية والحكومة والقيادة العسكرية.[2]

وكان من نقاط الخلاف التي برزت لأول مرة في هذا الاجتماع ما طرحه بن يوسف بن خدة بشأن البرنامج الذي يجب أن يقوم على التوجهات الاشتراكية،[3] وهنا لعب هواري بومدين دورا كبيرا في الدفاع عن التوجه الإسلامي، حيث غضب بومدين لما رأى أن لجنة الصياغة لم تشر إلى الإسلام، فقاطع المناقشات بقوله: " إذا كان الجزائريون قد بقوا جزائريين بعد مئة وثلاثين سنة من الاحتلال فالفضل في ذلك يعود إلى الإسلام، ولقد سبق وناقشنا هذا الأمر ووافقنا على هذا المبدأ مرتين الأولى في أول نوفمبر 1954 والثانية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957 فلماذا التراجع اليوم".

وعلى إثر هذه المداخلة، أعيد النظر في النص النهائي الذي طرح على المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأصبح النص كمايلي: "إقامة جمهورية حرة ديمقراطية مبنية على المساواة".[4]

---

(1)– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 408.

(2)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 136.

(3)– فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 121.

(4)– جورج رامي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 249.

ومن الأمور التي كانت محل مناقشات وخلافات جماعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين أحاط كريم بلقاسم بهم نفسه، بالإضافة إلى تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة.[1]

أما فيما يتعلق بتشكيلة الحكومة المؤقتة لم يتوصل إلى تركيبتها إلا بعد جهد جهيد، نظرا لتصلب كريم بلقاسم في موقفه وإصراره على احتواء سلطة الثورة، ولم يتمكن الأعضاء من أخذ موقف حازم، خوفا من حدوث انعكاسات خطيرة، فمن جهة فإن وافقوا على تعيينه رئيسا على الحكومة المؤقتة فهم يرون عدم قدرته على تحمل هذه المسؤولية هذا العجز سينعكس بالسلب على الثورة، ومن جهة أخرى فإن وقوفهم ضد طموحاته سيكون له رد فعل من طرفه يؤدي إلى عواقب هم في غنى عنها.

غير أن بوصوف وبن طوبال كانا يمارسان ضغوطاتهما على كريم بلقاسم لحمله على الانسجام والتفاهم.[2]

وفي ظل هذه الخلافات التي وصلت إلى حد الصدمات بين المجتمعين، عين المجلس لجنة متكونة من دحلب وبومدين ومحمدي السعيد لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء.

وقد لعب سعد دحلب دورا مهما في التوفيق بين المواقف فاقترح أن يتخلى محمدي السعيد عن قيادة الأركان وأن يكون عضوا في الحكومة، واقترح على كريم بلقاسم أن يتخلى عن وزارة الشؤون الخارجية،وقد تمكن من إقناعه وكانت خطوة مهمة لإزالة الخلافات، ورأت اللجنة تعيين فرحات عباس* على رأس الحكومة المؤقتة الثانية[3]وذلك لقدرته الكبيرة في التفاوض.[4] وبعد ترتيبات خاصة

---

[1]- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 121.

[2]- ادريس خضير، المرجع السابق، ص 311-313.

[3]-Saad Dahleb: pour l'independance de l'Alger, Mission accomplie ,edition Dahleb, Alger,2001,p 124.

[4]- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 122.

*-فرحات عباس: عضو مؤسس لجمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، ومنشئ أحباب البيان والحرية 1944، رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (46-56)، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (58-61)، أول رئيس للجمعية التأسيسية الجزائرية سنة 1962، كواسي، المرجع السابق، ص 126.

بالوزراء اقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس وكانت على النحو الآتي: يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة، ويعين كريم بلقاسم نائب للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية، ومن أجل تسير الحرب تم اقتراح تشكيل لجنة وزارية من الباءات الثلاث (بن طوبال، بوصوف و بلقاسم).

وكان اقتراح اللجنة مفاجئا لكل من فرحات عباسوكريم بلقاسم، حيث دخل هذا الأخير في نقاش مع سعد دحلب استمر لمدة يومين، حول إلغاء وزارة الحرب وعدم تحكمه في المجال الدبلوماسي، وفي الأخير اقتنع كريم بلقاسم بأجوبة سعد دحلب وربط موافقته بأن يكون سعد دحلب معه في وزارة الخارجية، بهذا حلت مشكلة تعيين الحكومة المؤقتة الثانية[1] بتجديد الثقة في فرحات عباس الذي كلف بإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة،(انظر الملحق رقم 05).[2]

أما هواري بومدين فاقترح استحداث منصب قائد الأركان العامة للجيش ولجنة وزارية للحرب أعضاءها من الحكومة المؤقتة.[3]

بعدها صادق المجلس الوطني للثورة على اقتراحات اللجنة وقام بتحديد المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها، ومن جملة المحاور الرئيسية التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تقوم عليها السياسة الجزائرية في الداخل والخارج.[4]

1-على المستوى الداخلي:

- تبني تقرير المصير الذي قبلته الحكومة المؤقتة.
- تفعيل الإدارة الحكومية في إطار جديد أكثر تركيزا.[5]

---

[1] –Saad Dahleb.op.cit.p 128

[2]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 137.

[3]– فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 122.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 494

[5]– فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 122.

- التسيير السليم للميزانية، مع التقشف وتقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية وإدخالهم ليلتحقوا بالحدود.[1]
- تشكيل لجنة مالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل البلاد.
- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.
- إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.
- دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.[2]
- إلغاء وزارة القوات المسلحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تتكون من (بوصوف، بلقاسم وبنطوبال) الذين أسندت لهم مهمة الإشراف على جيش التحرير الوطني،[3]أما مناصبهم الوزارية فقد عينت الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف، وزير للسلاح والمواصلات.[4]
- إنشاء هيئة أركان عامة للحرب تكون من أربعة أشخاص بقيادة هواري بومدين* وتتكون من الرواد الآتية أسمائهم: قائد أحمد، علي منجلي و عز الدين زراري.

وهذه الهيئة تكون لجنة وزارية وأفرادها يعدون وزراء في الحكومة المؤقتة وتتولى قيادة جيش التحرير في الداخل والحدود الشرقية والغربية والجنوبية.[5]

---

(1)- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 409.

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 405.

(3)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 133.

(4)- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 139.

*-هواري بومدين:التحق بالجزائرمن مصر في سنة 1955، كلف بالتنسيق مع حركة المقاومة المغربية ، عمل محققا سياسيا ثم اصبح مساعدا لبوصوف الذي كشف فيه مواهب القيادة و حسن التدبير، عينه خلفا على رأس الولاية الخامسة في 1957، و بعد سنة فرضه بوصوف وبن طوبال قائدا لجيش الحدود الغربية . مع نهاية 1959 برز أنه العسكري أكثر نفوذا على جيش التحرير الوطني خاصة مع معارضته لسياسة كريم بلقاسم، كسب ثقة العقداء العشرة و فرض نفسه على رأس هيئة أركان مستقلة عن نفوذ انباءات الثلاثة، بدأ في سنة 1960 في إرساء تنظيم لجيش الحدود .عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 130- 131.

(5)- حوار حول الثورة، تقديم الجنيدي خليفة، الجزء الثاني، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 290.

2-على المستوى الخارجي:

فقد أسندت إلى الحكومة المؤقتة المهام التالية:

- العمل على استمرار الاتصال مع فرنسا على مبدأ تقرير المصير بإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة لذلك.
- تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك الكتلة الشرقية.
- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة[1] بها في كل من تونس والمغرب.
- القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.
- اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.[2]

تم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني، المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم الحق في العضوية في جبهة التحرير الوطني، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتان فهو صاحب السلطة العليا للثورة، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة المؤقتة.[3]

كما خرج اجتماع المجلس الوطني للثورة ببيان سياسي جاء فيه فيما يتعلق بالداخل والخارج، والسياسيين والعسكريين: " القضاء نهائيا على المشكلة المزيفة التي ظل الاستعماريون يلوكونها، نعني بها ما يسمى بالداخل والخارج وبالسياسيين والعسكريين وبالمتشددين والمعتدلين وبأنصار سياسة الشرق والغرب".[4] أما فيما يخص الحرب التحريرية فإن بيان المجلس الوطني للثورة يؤكد أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لن تتدخر أي جهد لحل سلمي مع التأكيد على عزم الشعب

---

(1)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 137.

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 494.

(3)-محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 222.

(4)- المجاهد، العدد59 ،25 جانفي 1960، ص 9.

الجزائري على مواصلة الكفاح كل المدة التي تفرض فيها عليه الحرب ما دامت أهدافه لم تتحقق[1]، وفي نفس الوقت يبرز البيان رغبة الشعب الجزائري في السلم رغم المآسي والتدمير الذي يلاقيه من طرف الحكومة الفرنسية، وكذلك يحي نضال الشعب وينوه بصبر وطاقة المساجين الذي تحملوا العذاب والاستنطاق بمختلف أنواعه، ويندد بسياسة بعض الدول الغربية التي لا تنفك عن تزويد فرنسا بالعون المادي والدبلوماسي، ويركز بصفة خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تمد فرنسا بالعون الدبلوماسي والعسكري[2]كما ينبه البيانمن محاولة فرنسا واعتزامها على تفجير القنبلة الذرية في الصحراء، ولا ينسى البيان شكر البلدان الإفريقية والآسيوية وخاصة الدول العربية على تأييدها للجزائر ومؤازرتها للكفاح الوطني.[3]

وبإصدار نص البيان انتهت اجتماعات المجلس الوطني للثورة يوم 18 جانفي 1960، بعد ثلاثة وثلاثين يوما، وكان بذلك أطول اجتماع في تاريخ الثورة، وبعده مباشرة استلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960، وبدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى ولاياتهم، وفي الميدان السياسي أحرز كريم بلقاسم نجاحا في مهمته، حيث أعاد الاتصال مع فرنسا وبدأت المفاوضات بصفة جدية ورسمية في مدة قصيرة، كما أنه وسع علاقة الجزائر بالكتلة الشرقية والصين والعالم العربي والإفريقي، وأصبحت الجزائر تحتل مكانة محترمة بين الكثير من الدول والهيئات الدولية.[4]

على العموم فإن الملاحظ على اجتماع طرابلس، هو تركيز قراراته تركيزا كليا على التفاوض مع الحكومة الفرنسية، وما يدل على ذلك أن الأشخاص الذين أبعدوا عن الحكومة المؤقتة الثانية هم الذين كانوا يعارضون الاتصال بديغول، إذ خروجهم من الحكومة، يدل على تهيئة الجو المناسب للحكومة المؤقتة على التفاوض مع ديغول، وبهذا نستطيع القول أن مقررات اجتماع طرابلس الأول في ظاهرها قد سوت بين العمل السياسي والعسكري لمواصلة العمل الثوري، وفي باطنها فقد غلبت العمل السياسي كحل أسرع لإنهاء الحرب.

---

(1)-المجاهد، العدد59 ،25 جانفي 1960، ص 9.

(2)- عبد الرحمن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 139.

(3)- حوار حول الثورة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 289-290.

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثالث:

اجتماعات المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961- 1962 وانعكاساتها

- **المبحث الأول:** اجتماع طرابلس الثاني 9-27 أوت 1961 وقراراته.
- **المبحث الثاني:** اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي 1962.
- **المبحث الثالث:** أزمة صائفة 1962.

المبحث الأول:اجتماع طرابلس الثاني 9 الى 27أوت 1962 وقراراته

في أجواء مكهربة متسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين قيادة أركان جيش التحرير الوطني، وبالتهديدات الفرنسية الملوحة بإمكانية اللجوء لتقسيم الجزائر في حالة فشل الاتصالات الجزائرية الفرنسية*، ظهر أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية لإيجاد حل لهذا الوضع، فتم تحديد موعدلانعقاد دورة للمجلس الوطني للثورة في الفترة ما بين (09 و27 أوت 1961)، فكان هذا الاجتماع حاسما، اتسمت أشغاله بصراع شمل جميع المجالات وتبلورت فيه من جديد الحساسية السياسية القديمة، لكن الذي استوقف الجميع واستدعى معالجته محورين هما:

1- العلاقة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- المفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا.[1]

وفي البداية لا بد من معرفة الأزمة القائمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، فمنذ انعقاد اجتماع العقداء والمشاورات قائمة حول فكرة تكوين قيادة لجيش التحرير وفي النهاية حصل الاتفاق على اسم الهيئة والأشخاص، فسميت "هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير"**على رأسها العقيد هواري بومدين وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا، كما أنها أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير[2]تزامن ذلك مع ازدياد الخلاف بين أعضاء الحكومة المؤقتة ما أدى

---

[1]-محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 135.

* الاتصالات الجزائرية الفرنسية: من 25 جوان وحتى نهاية الشهر عام 1960، في ندوة مولان التي شاركت فيها الحكومة الجزائرية بوفد يتكون من : أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحى إلا أن هذا اللقاء لم ينجح بسبب عدم اعتراف فرنسا بمبدأ الاستقلال التام للجزائر، عبد الرحمن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 140.

** بناء على توصية المجلس الوطني للثورة بطرابلس 16 ديسمبر 1959 18 جانفي 1960 حلت القيادة الوزارية الثلاثية المشتركة للحرب محل وزارة القوات المسلحة التي تعمل تحت أوامرها قيادة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني، وتتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة التي تضم هواري بومدين كقائم للأركان وأحمد قائد وعلي منجلي مساعدين له بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير الجزائر اتفاقات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص 53.

[2]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 138.

إلى عرقلة نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية[1] بالإضافة إلى أن الحكومة المؤقتة لم يكن لها إلا بعض الأشراف غير المباشر على جيش التحرير، من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الحرب التي يجب عليها هي نفسها أن تمر بقناة هيئة الأركان لكي تطلع على مشكلات جيش التحرير.

وهكذا نجد أن الحكومة المؤقتة فقدت شيئا فشيئا صلاحياتها القديمة في قضايا الجيش بمقدار ما كانت تتأكد سلطة هيئة الأركان.[2]

وما زاد العلاقة سوءا بين الطرفين أن هيئة الأركان العامة بعد اكتمالها ظلت تنتظر تطبيق قرارات طرابلس الآنفة الذكر، لا سيما المتعلقة بدعم الجيش ماديا وبشريا لكن ذلك لم يحدث، وأمام تقصير الحكومة المؤقتة زاد تعلق هيئة الأركان العامة بمطالبها والإلحاح في طلبها[3].

خاصة وأن قيادة الأركان كانت ترى أن الحكومة المؤقتة عوض أن تنفق المال في شراء السلاح، تبذره على رحلات أعضاء الحكومة المؤقتة الذين أصبحوا بيروقراطيين أكثر منهم مناضلين حسب وجهة نظرهم.[4]

أما الحكومة المؤقتة فقد أصدرت تنفيذا لتوصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية قرارا صارما يقضي بأن يكون 31 مارس 1961 هو آخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية والغربية وعلى الرغم من امتثال بعض الضباط السامين لأوامر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإن قيادة الأركان رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خط شال، ومن رد فعل الولايات التي لم تكن مستعدة للانضواء تحت قيادة موحدة[5] وهنا يمكن طرح تساؤل: لماذا أصدرت الحكومة المؤقتة هذا القرار؟

---

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 496.

(2)- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 391.

(3)- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 409.

(4)- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 392.

(5)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 33.

خاصة وأن أعضاء الحكومة المؤقتة على علم باستحالة تنفيذ ذلك الأمر من الناحية العلمية.(*)

كما أصدرت قرارا اخر يمنع تجنيد جنود جدد لتعويض الخسائر اليومية في المعارك، غير أن قيادة الأركان خالفت هذا القرار وشرعت في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة واللاجئين.(1)

وبهذه المعارضة لقرارات الحكومة المؤقتة أصبحت قيادة الأركان تتحول تدريجيا إلى معارض سياسي يمتلك القوة التي تسانده.(2)

وعليه أصبحت مناطق النفوذ في النصف الأول من سنة 1960 مقسمةبين قيادة الأركان العامة التي تسيطر على جنود الحدود، وأعضاء اللجنة الوزارية للحرب الذين يسيطرون على جنود الولايات في الداخل.(3)

وفي بداية عام 1961 دخلت الحكومة المؤقتة في المفاوضات الجادة مع فرنسا فجرت مفاوضات لورغان بين 20 و 28 جويلية 1961(**) على وقع خلاف جديد بين الحكومة المؤقتة التي يرأسها فرحات عباس وقائد الأركان العامة هواري بومدين،(4) فكان أعضاء هيئة الأركان يعتقدون أن أعضاء الحكومة المؤقتة يتفاوضون مع فرنسا وهم في موقف ضعف وقد يضطرون إلى تقديم تنازلات تنعكس سلبا على الجزائر، وهنا صرح علي منجلي عن تخوفه من القادة التابعين لحزب البيان في

---

* بحيث لم يكن في فائدة الثورة تعريض تلك البنية الجديدة إلى التحطيم، لأن الدخول وتغيير مقر القيادة سيكلف مواجهة مع فرنسا وفتح جبهة ثانية، وفرنسا تسعى إلى هدف واضح فإنها تجند كل قواتها لشله وتحطيمه مهما كلفها ذلك .كما أصدرت قرارات تمنع الولايات من الاتصال مع هيئة الأركان في حين يكون الاتصال المباشر مع الحكومة المؤقتة، وهذا رأت فيه هيئة الأركان مساسا واضحا بصلاحياتها الذي يعطيها صفة العمومية، مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 141.

(1)- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 41.

(2)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 134.

(3)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 499.

(**)-حيث التقى الوفدان في جويلية في لوركان القريبة من الحدود السويسرية وكانت العقبة الوحيدة هي مسألة الصحراء باعتبارها تتعلق بالوحدة الترابية للوطن، محطات الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 72.

(4)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 123.

إشارة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس الذي قد يقبل المفاوضات مع فرنسا بفكرة التخلي عن الصحراء الجزائرية.[1]

أما السبب المباشر الذيفجر الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قضية الطيار الفرنسي الذي أسر في التراب التونسي من طرف وحدات جزائرية، لتتقدم الحكومة المؤقتة بطلب إلى قيادة الأركان بتسليم الطيار إلى السلطات التونسية بدون قيد أو شرط وهذا ما رفضه بومدين ومساعديه*، وبعد تأزم الوضع بسبب هذا الرفض قدم بومدين استقالته التي سرعان ما أصبحت استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة مصحوبة برسالة موجهة إلى الحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961، ومن التهم التي وجهت للحكومة المؤقتة فيها: "الانحرافية وعدم تطبيق قرارات طرابلس، والعمل على تصفية الأركان العامة، باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية"[2] ثم خرج العقيد هواري بومدين ومساعديه إلى ألمانيا حيث التقوا بوداود أحد العناصر البارزة في اتحادية الجبهة بفرنسا وكانوا السجناء الخمسة لإطلاعهم بالأمر[**] ثم دخلوا المغرب[3]، أما في الداخل فقد أحدثت هذه الاستقالة صدى واسعا في أوساط جيش التحرير الوطني فأصبحت تتردد على الحكومة المؤقتة برقيات وعرائضمن الحدود الشرقية والغربية تطالب برجوع هيئة الأركان،

---

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 501.

(*)-أسقطت هيئة الأركان في جوان 1961 طائرة فرنسية، وتم أسر طيارها في التراب التونسي وطلبت الحكومة المؤقتة إثر هذا الحادث بعد ضغط من الحكومة التونسية تسليم الطيار إلى السلطات التونسية، رفضت هيئة الأركان تطبيق الأمر خاصة أن الطائرة الاستكشافية للجيش الفرنسي كانت تخرق يوميا التراب التونسي، ملحقة أضرار بالغة بجيش التحرير الوطني، محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 410.

(**)- أرسل هواري بومدين عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لملاقاة محمد بوضياف،فطلب منه مساندة قيادة الأركان في خلافاتها مع الحكومة المؤقتة وهو المسعى الذي لم يتحقق وبعد عودته إلى تونس، آخر هواري بومدين بأنه تحدث مطولا مع بن بلة فوجده قريبا من الطموحات الاشتراكية والعربية الإسلامية، التي يعمل بومدين من أجلها، فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 128.

(2)- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 411.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 142.

وتجدر الإشارة إلى أن بن يوسف بن خدة قد صرح: " بأن الحكومة قد قبلت هذه الاستقالة خلافا لما يدعي البعض".[1]

وكانت لهذه المسألة الأثر المباشر لدعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد.

لكن يبدو أن جبهات الصراع ضد الحكومة المؤقتة الجزائرية لم تكن جبهة هيئة الأركان فحسب، بل كانت هناك جبهة أخرى تمثلت في القيادة المركزية لحزب انتصار للحريات الديمقراطية بقيادة بن يوسف بن خدة، سعد دحلب ومحمد يزيد، هؤلاء تخوفوا من إنفراد فرحات عباس (الذي يحسب على حزب البيان)التفاوض مع حكومة ديغول التي انطلقت يوم 18 فيفري 1961.*[2]

وقد استغل المركزيون الخلافات الناشبة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة لشن حملة موازية على فرحات عباس[3]، فطالبوا بضرورة استدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع، وتحديد السياسة التي ينبغي انتهاجها في المستقبل، وبهذا الأسلوب يمكن الحد من نفوذ فرحات عباس، وهو نفس الطلب الذي كانت قيادة الأركان تطلبه قصد محاسبة أعضاء الحكومة المؤقتة بهدف إقامة سلطة مركزية من جبهة التحرير الوطني، بدلا من الحكومة المؤقتة.[4]

وجاءت الفرصة سانحة لتحقيق هذا الطلب فبعد فشل المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة في لورقان السابقة الذكر، اضطرت الحكومة المؤقتة إلى استدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في طرابلس وذلك ابتداءا من 09 إلى 27 أوت 1961.[5]

انعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة في 09 أوت 1961 بطرابلس الغرب في جو مشحون بالرغم من الانجازات التي حققت سواء على الصعيد السياسي أو العسكري، لكن الخلاف القائم بين

---

(1)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 105.

(*)-مثل الجانب الجزائري أحمد بومنجل (من حزب فرحات عباس) والطيب بولحروف الذي كان قدم تقارير عن المفاوضات إلى العقيد لخضر بن طوبال (وزير الداخلية)، أما المركزيون فلا يوجد من يزودهم بالمعلومات عن المفاوضات، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 501.

(2)- نفسه، ص 500.

(3)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 124.

(4)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 501.

(5)-نفسه.

هيئة الأركان والحكومة المؤقتة طغى على سير المناقشات ما أعطى انطباع بعمق الخلافات التي تنبئ بمستقبل غامض.[1]

ولقد برز في هذا الاجتماع ولأول مرة في تاريخ اجتماعات المجلس الوطني كتل نفوذية إن لم نقل عنها كتل إيديولوجية، وهي كتلة الأركان العامة وهي أضعف كتلة لتأتي بعدها كتلة الحكومة المؤقتة ثم الكتلة الواسعة هي كتلة المستغلين للخلاف بين الكتلتين السابقتين وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة[*]، وقد حاولت كل كتلة في هذا الاجتماع إزاحة الكتلة الأخرى لتحقيق أهداف ترى أنها في مصلحة الثورة.[2]

وعلى الرغم من وضوح النزاع بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان، إلا أن أحدا لم يتعرض إلى ذلك الخلاف بصورة مباشرة.[3]

فقيادة الأركان كثفت الاتصالات بسائر أعضاء المجلس الوطني من أجل إقناعهم بضرورة تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير، يكون هو المسؤول الأعلى للثورة فيما بين دورتي المجلس ويكون مقره في الحدود الجزائرية التونسية[4] والملاحظ أن هواري بومدين لم يأخذ الكلمة وترك التدخل لنائبه

---

(1)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 143.

(*)– بن يوسف بن خدة: انضم إلى الثورة في سنة 1955 والتحق بعيان رمضان، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، أبعد عن عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ رفقة سعد دحلب، إلا أنه احتفظ بعضويته في المجلس، عين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958، وفي 28 أوت 61 عين رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية بدل فرحات عباس، انسحب من الحياة السياسية في 1962، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 114.

(2)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 144.

(3)– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 136.

(4)– نفسه.

(منجلي[*] وقايدأحمد) وكان تدخلهما هجوميا على اللجنة الوزارية ومع ذلك لم يكن هناك رد، فشعر أعضاء قيادة الأركان بتجاهلهم ما دفعهم إلى مغادرة الاجتماع قبل انتهاء جلساته عائدين إلى ألمانيا.[1]

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد صرح كل من فرحات عباس وكريم بلقاسم أن قيادة الأركان وصلتها كل الأموال التي طلبتها وكل ما يلزم من ذخيرة وأسلحة متطورة، وبدل من إمداد الداخل بما يحتاج إليه، انغمست في أمور السياسة.

والسؤال الذي يتبادر الى الأذهان هنا: إذا كان الخلاف بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان واضحا للعيان من خلال تصريحات كل طرف، فلماذا لم يحاول المجتمعون التوفيق بين الطرفين والقضاء على الصراع القائمبينهما من جذوره؟ حتى لا يتأصل وتصبح له تداعيات كان من الممكن تفاديها، ثم من الجهة التي ستستفيد من وراء هذا النزاع؟

ففي الوقت الذي كانت فيه اللجنة الوزارية وقيادة الأركان يتبادلان التهم الصريحة، جاء دور بن يوسف بن خدة الذي شن حملة من الانتقادات على فرحات عباس وأعضاء حكومته، فطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة، كما اقترح توحيد الجيش في الداخل وفي الحدود تحت قيادة هيئة الأركان المستقيلة.[2]

وبهذا التدخل لبن يوسف بن خدة استفاد المركزيون من الخلاف القائم بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، وتمت الموافقة على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة بدلا من فرحات عباس، باقتراح من بوصوف الذي وجد فيه تشددا في المواقف الثورية وميولا اشتراكية واضحة فنال بذلك ثقة الجميع.[3]

---

* -علي منجلي: التحق بجبهة التحرير في سنة 1955، تدرج في المسؤولية وأصبح مسؤول ناحية، وفي ربيع 1958 خرج إلى تونس حيث أصبح من ضباط قوات الحدود البارزين اختاره العقيد هواري بومدين سنة 1960 ليكون بجانبه في هيئة الأركان العامة، بعد الاستقلال أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني: محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 398.

(1)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 144.

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 502.

(3)- ادريس خضير، المرجع السابق، ص 124.

وبهذا انتهى المجلس الوطني للثورة في دورته، في أوت 1961، إلى تغيير الوزارة، (انظر الملحق رقم 05)، التغيير الذي اعتبره فرحات عباس انحرافا خطيرا لأنه أعاد إلى السطح تلك الخلافات التي كانت قائمة بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية[1]، أما بن يوسف بن خدة فقد رأى عكس ذلك وقد صرح في هذا الشأن: " أن المجلس الوطني كان يسير على نظام ديمقراطي وكانت مداولاته تتسم بالحرية والديمقراطية التامة، كما كان يتبع في جميع قراراته التقليد المعروف، وهو أن الأقلية تخضع لقرار الأغلبية، وعليه وانطلاقا من هذا المبدأ اتخذ المجلس قرار إقالة فرحات عباس وتعييني على رأس الحكومة، وأظن أن تعييني كان نتيجة للضغوط التي مارسها رجال الداخل على المسؤولين العسكريين في الداخل.[2]

بالاضافة إلى تجديد تشكيلة الحكومة المؤقتة، فقد تعرض المجلس إلى آفاق مستقبل حرب التحرير، وصادق على النصوص المحددة للتوجيه والأهداف، وكذلك توسيع مجال نشاط الثورة الجزائرية وتجنيد ما أمكن من المساندة وترسيخ الحياة الديمقراطية والاجتماعية طبقا لمبادئ الثورة وخط جبهة التحرير الوطني، وإنشاء حياة اجتماعية منسجمة ومتكاملة، وإنشاء نهضة ثقافية، العمل على تقوية أواصل الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية بالتعاون مع دول الأفرو آسيوية، ويؤكد المجلس في مواقفه على السعي لحل قضية الجزائر حلا سلميا على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير وإن الحل ممكن في إطار الحقوق الأساسية التي تضمن الوحدة الترابية للقطر الجزائري من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، وكذلك وحدة الشعب الجزائري والتعاون القائم على قدم المساواة والمبني على احترام سيادة الشعب الجزائري.[3]

كل هذه المسائل أقرها المجلس الوطني للثورة في دورته في التاسع أوت 1961، لكن تبقى هناك أهم نقطة درسها المجلس هي أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج وفي الداخل، فأمر قيادة

---

(1)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 138.

(2)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 104.

(3)- ادريس خضير، المرجع السابق، ص: 380-381.

الأركان بالتراجع عن استقالتها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه قصد تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة.[1]

وبهذا يكون المجلس الوطني للثورة قدم لهيئة الأركان في الظاهر ما يرضيها، بتأكيده على ضرورة رفع حدة الصراع المسلح من خلال بيانه النهائي:" إن قراراته قد عنيت بتعزيز عمل جيش التحرير وتعبئة الجماهير الجزائرية".[2]

وبعد انتهاء اجتماعات المجلس الوطني للثورة في 27 أوت 1961، تقدم بن خدة بنداء إلى الشعب الجزائري يوم 15 سبتمبر 1961 يؤكد فيه على تدعيم العمل المسلح: " إن الحكومة المؤقتة تعلق أكبر الأهمية على زيادة تجهيزات جيش التحرير، وتوفير الوسائل الضرورية لعمله".[3]

وبالرغم من هذه البيانات والتصريحات الداعمة للعمل المسلح فإنها لم تطبق.

ولذلك تجدد الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الجديدة، فبن خدة قرر الدخول في مواجهة مع قيادة الأركان بتعيين موسى بن أحمد رئيسا للأركان، ولكن هذه الأخيرة لم تقبل به.

وبقي جيش الحدود مواليا للهيئة برئاسة هواري بومدين، وفي يوم 27 سبتمبر 1961 أعطى رئيس الحكومة تعليماته إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أية اتصالات مع هيئة قيادة الأركان السابقة التي يتزعمها هواري بومدين ومساعديه[4]، كما توجه رئيس الحكومة المؤقتة الجديد إلى الحدود الشرقية لمناقشة الوضع مع مسيري هيئة الأركان بخصوص إنشاء هيئة أركان في الغرب وأخرى في الشرق، إلا أن رئيس الحكومة استقبل استقبالا فاترا، وأجيب على اقتراحه بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وأن هيئة الأركان المعينة من طرف المجلس الوطني هي المخولة قانونيا بذلك،[5] وهنا اتهم رئيس الحكومة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها للسلام[6] ذلك أن

---

(1)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 139.

(2)- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 398.

(3)-نفسه.

(4)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 502.

(5)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 145.

(6)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 502.

الحكومة رأت أن تطور الموقف عام 1961 يدعو إلى المزيد من العمل الدبلوماسي أكثر منه العمل العسكري، على عكس هيئة الأركان التي رأت أن الأولوية للعمل العسكري، وأن الحكومة لم تطبق قرارات المجلس الوطني.[1]

وما يؤكد ذلك أن بن يوسف بن خدة أراد استئناف المفاوضات التي توقفت بلورقان في شهر جويلية 1961 فجاءت مفاوضات ايفيان[*]، وفي هذه المفاوضات انسحبا عضوا هيئة الأركان المقدم سليمان والمقدم منجلي الذين عوضا بالمقدم بن عودة الموالي للحكومة المؤقتة، وهذا ما زاد العلاقات سوءا بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش خاصة وأن هذه الأخيرة عادت إلى مقرها منذ أوائل نوفمبر 1961 وهي أقوى من ذي قبل، وأصبح رئيس الحكومة الذي دعمته هدفا رابعا لها بعد كل من بلقاسم، بن طوبال وبوصوف.[2]

على العموم، إن اجتماع 9 إلى 27 أوت 1961 رغم إعلانه تشكيل حكومة جديدة، إلا أن الخلاف ظل قائما بين الحكومة المؤقتة وقيادة أركان جيش التحرير، ومع ذلك فإن هذه الاختلافات والصراعات ظلت طي الكتمان داخل حركة التحرير الوطني، الأمر الذي أعطى صورة التجانس والوحدة بين قادة جبهة التحرير لدى الجماهير الشعبية.

هكذا انتهت سنة 1961 وبدأت سنة 1962 مثقلة بهذه الترسبات التي ما فتأت أن تحولت إلى أزمة حقيقية.

---

(1)- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 400.

(*) مفاوضات ايفيان في 07 مارس 1962 ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، رفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد، أما الجانب الفرنسي فقد ترأسه لوي جوكس بالإضافة إلى عدد كبير في المفاوضين، بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، المصدر السابق، ص 37-38.

(2)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 145.

المبحث الثاني: اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي 1962

في الخامس من سبتمبر 1961 اعترف الجنرال ديغول بالصبغة الجزائرية للصحراء واعترف بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري، واستأنفت بذلك المحادثات الجزائرية الفرنسية الأخيرة بصفة رسمية بتاريخ السابع من مارس 1962 بإيفيان.[1]

لكن سبقت مفاوضات ايفيان، محادثات واتصالات سرية لتطويق جوانب الاختلاف بين الوفد الجزائري ونظيره الفرنسي، وكانت آخر تلك المحادثات الجزائرية الفرنسية قبل الشروع في المفاوضات الرسمية بإيفيان محادثات لي روس،[*] ففي تلك المحادثة فهم الفرنسيون أنه لا يمكن وقف إطلاق النار إلا بعد الإبرام النهائي للاتفاقيات السياسية والعسكرية، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص، كان لابد من تزكية المجلس الوطني للثورة الجزائرية لنصوص محادثات ليروس خاصة وأنه الهيئة الوحيدة المؤهلة لوقف إطلاق النار.[2]

فاجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماع طارئ بمدينة طرابلس الغرب(من 22 إلى 27 فيفري 1962) للنظر في مسودة اتفاق محادثات لي روس قبل إمضاءها من قبل الوفد المفاوض في ايفيان بسويسرا.[3]

حضر الاجتماع ثلاثة وثلاثون عضوا من أصل واحد وسبعون، (انظر ملحق رقم 06)[4] وكان سعد دحلب هو المقرر[5] وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بتصويت تسعة وأربعون عضوا بالحضور أوبالوكالة، وكان لصالح الخطوط العامة للاتفاقية خمسة وأربعون صوتا، مقابل أربعة أصوات ثلاثة من هيئة الأركان العامة للجيش وهم

---

(1)- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 126.

(*)-محادثات لي روس (من 11 إلى 19 فيفري)، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، الى جانب بن طوبال، دحلب، محمد يزيد، برافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاوي كخبير مالي، وترأس الوفد الفرنسي جوكس إلى جانب عدد كبير من المفاوضين، بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 36.

(2)-نفسه، ص 36-37.

(3)- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 26..

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 149.

(5)- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 37.

بومدين، قايد أحمد ومنجلي، والأخير عضو من الولاية الخامسة مختار بوعيزم[1]، أما الخمسة المعتقلون فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم: آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر، وأرسلو رسالة بهذا الشأن بتاريخ 15 فيفري 1962 موجهة إلى المجلس الوطني للثورة وأوكلوا بن يوسف بن خدة للتصويت باسمهم، بالإضافة إلى الوكالة التي أرسلها له أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).[2]

وكان الحاضرون في اجتماع المجلس (من 22 إلى 27 فيفري 1962)، قد درسوا المشروع المقدم من طرف الحكومة المؤقتة والمتعلق بالمفاوضات السرية التي جرت بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، وبعد دراسة هذا المشروع جاءت بعض التعديلات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: الأول يتعلق بالاستقلال بحيث أن القوانين التي تضبط وضعية الأوربيين لا تعطيهم امتيازات خاصة، أما فيما يخص المساعدة الاقتصادية والتعاون الثقافي ومدة تأجير القواعد العسكرية الفرنسية فهذه الأشياء لابد أن تخضع للسيادة الجزائرية، أما النقطة الثانية التي أدخل عليها المجلس تعديلات تتعلق بتحرير المساجين إذ ينبغي إطلاق كافة المعتقلين عند إعلان وقف إطلاق النار بحيث لا يخضعون بعد ذلك لأي قيد، وفتح الحدود بعد وقف إطلاق النار خاصة للإطارات التي تدخل الجزائر لتتحمل المسؤوليات من طرف الحكومة المؤقتة، أما النقطة الثالثة تعلقت بممارسة الجزائر لسيادتها على كامل التراب الوطني لاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات الانتقالية المتفق على تكوينها في اتفاقيات إيفيان من حيث الستة أعضاء في الهيئة التنفيذية الذين يمثلون جبهة التحرير، بحيث لا تضع فرنسا شخصيات مشكوك في ولائها للثورة الجزائرية، كذلك الاشتراط بتحرك جيش التحرير في الولايات بحرية تامة ويحتفظ بأسلحته ولا تحكمه الهيئة التنفيذية، كما أن فرنسا تتحمل مسؤوليات الأعمال الإجرامية التي قامت بها المنظمة السرية الفرنسية، ولا ينبغي أن تحصل الهيئة التنفيذية على أية سلطة

---

(1) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 149.

(*)- كلف كريم بلقاسم، بن طوبال ومحمد بن يحي بإجراء الاتصال بالزعماء الخمسة ورجعوا بالجواب من هؤلاء، بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 107.

(2) بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 37.

إضافية أو توسعية لمحاربة المنظمة السرية، فالحكومة الجزائرية هي التي تكون لها السلطة والسيادة وليست الهيئة التنفيذية التي يمكن أن تحصل على سلطة إضافية باسم محاربة منظمة الجيش السري.[1] هذه جملة المسائل التي ناقشها أعضاءالمجلس (من 22 إلى 27 فيفري 1962) بطرابلس، والذينخرجوا بتوصيات كانت أساسا لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفرنسي.

وعليه استأنفت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس 1962 وبصفة رسمية بايفيان، والذي أثار الانتباه، أن هيئة الأركان قد سحبت عضوين لها كان ضمن الوفد المفاوض، ويتعلق الأمر بالمقدم سليمان والمقدم منجلي[2] حيث رأت هيئة الأركان العامة أن هذه المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة التي تطالب قيادة الأركان بتسويتها من قبل، وهذا ما دفعها إلى مقاطعة المرحلة الأخيرة من المفاوضات، أما الحكومة المؤقتة فقامت بتعويض الانسحاب بأحد الضباط الموالين لها وهو المقدم بن عودة.[3]

ومن هنا ازدادت العلاقات سوءا بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش وبدأت الكتل في الظهور والتبلور داخل القيادة الجزائرية والتي أصبحت كمايلي: الحكومة المؤقتة، قيادة الأركان، قادة الولايات الستة، مجموعة الخمسة المسجونين.[4]

فقد عملت هيئة الأركان إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة، أما بن خدة بدأ بالتعاون مع كريم بلقاسم ويحاول إرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل وتجنيد قادة الولايات ضد هيئة الأركان[5]لكن هذه الأخيرة عملت على تكثيف اتصالاتها بقادة الولايات وجماعة الخمسة. (*)[6]

---

(1)- حوار حول الثورة، تقديم الجنيدي خليفة، الجزء الثالث، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 172.

(2)- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 401.

(3)- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 412.

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 152-153.

(5)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 503.

(*)-صرح محمد بوضياف أنه تلقى رسالة من العقيد هواري بومدين بواسطة اتحادية فرنسا يقول فيها: لقد قررنا تحمل مسؤولياتنا، ويودنا أن نعمل معا، أطلعت بن بلة على عرض هيئة الأركان العامة فأخذ منذ تلك اللحظة يسارع في اتجاه بومدين، محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 30.

(6)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 153.

ونجحت بعض الشيء في البداية خاصة مع الخمسة بعد خروجهم من السجن في 20 مارس1962، هذا النجاح جعلها ترفع مذكرة باسم الهيئة إلى رئيس الحكومة بن خدة تطرح فيها ضرورة الاحتكام إلى المسجونين الخمسة،[1] خاصة وأن هيئة الأركان كانت تعتبر المجلس الوطني للثورة تنظيما تجاوزته الأحداث لذا فإنه لم يعد قادرا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية.[2]

وبشكل عام فإن اتصالات هيئة الأركان نجحت مع أحمد بن بلة،[*] هذا الأخير الذي نجح في إقناع رابح بيطاط ومحمد خيضر بالتحالف مع هيئة قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة.[3]

وظهر التنافر جليا في أول لقاء تم بين الخمسة بأحد أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس حيث قال لهم خيضر : " هي ذي العصابة القذرة" فأجابه أحدهم بهدوء: " إنكم متعطشون للسلطة فخذوها".[4]

أما هيئة الأركان فقد طرحت على بن بلة أن الحل الوحيد للأزمة، هو إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير تكون له سلطة سياسية على الحكومة المؤقتة[5]، ونشأ بذلك التحالف بين بن بلة وما يمثله من زعامة روحية، وبومدين وما يمثله من زعامة فعلية، واعتمد هذا التحالف خطا محددا يرى قبول اتفاقيات إيفيان ولكن على أساس الوعي بأنها مجرد حل وسط للصراع الجزائري الفرنسي، يصلح موضوعيا لأن يكون قاعدة انطلاق لحل سياسي جذري يحقق مهام مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال الوطني[6]وتحرير ميثاق يتضمن المحاور الرئيسية وبرنامج عمل للحكومة المؤقتة.

1- Ben youccf Ben khadda : L'Algerie A L'indépendance, La Crise 1962, Dahleb, Alger 2001, P10 .

(2)- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس هواري بومدين 62-65، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 09.

(*)-أحمد بن بلة أحد التعسة التاريخيين والزعيم الروحي للثورة الجزائرية وأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة، أثناء الثورة كلف بمهمة التمويل التسليح إلى غاية اعتقاله بعد اختطاف الطائرة يوم 22 أكتوبر 1956 ولم يخرج عنه إلا بعد التوقيع على الاتفاقيات وفق إطلاق النار، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 93.

(3)- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 09.

(4)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 153.

(5)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 504.

(6)-لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، دار الهدى، الجزائر، ص 15.

وخلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط في 22 مارس 1962 طلب أحمد بن بلة بضرورة انعقاد اجتماع للمجلس الوطني للثورة إلا أن الحكومة المؤقتة رفضت طلبه لدخول اتفاقيات ايفيان حيز التنفيذ.[1]

لكن في أواخر شهر أفريل أيد الفكرة الكثير من الإطارات كرابح بيطاط ومحمد خيضر عضوا الحكومة المؤقتة، كما قرر حسين آيت أحمد مساندة الاقتراح الداعي إلى انعقاد المجلس لانقاذ الوحدة الوطنية.

أما قيادة الأركان فكانت ضد هذه الفكرة لأنها كانتترى أن المجلس الوطني من صنع الحكومة المؤقتة[2]، وكذلك مكتب المجلس الذي يتشكل من عمر بوداود ومحمد الصديق بن يحي وعلي كافي الذي كان من أشد المعارضين لفكرة دعوة المجلس للانعقاد.(*)[3]

لكن مع مرور الوقت رجحت فكرة انعقاد اجتماع للمجلس الوطني للثورة[**] وبدأ كل يعمل على كسب الأنصار، في وقت تقلص فيه نفوذ الحكومة المؤقتة خاصة وأن الخمسة الأعضاء كانوا يوجهون لها التهم وكانت هيئة الأركان بجانبهم في هذه النقطة، فأصبحت الحكومة غير قادرة على التنسيق بين أعضاءها، وحتى الخمسة أنفسهم لم يكونوا على اتفاق، الخلاف الذي أصبح واضحا فيما

---

(1)– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 153.

(2)– نفسه.

(*)– يذكر عمر بوداود أحمد بن بلة بمجرد خروجه من السجن اتصل به ليطلب منه دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد باعتباره عضوا في مكتبه الا أنه أجابه بأن الظروف غير مواتية لذلك، لأن انعقاده في هذه الظروف سيؤدي إلىانقسام خطير داخل أعضاءه وطلب منه ضرورة الدخول إلى الجزائر بصفتهم الحكومة المؤقتة، إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 13.

(3)–نفسه.

(**)–رضخت الحكومة المؤقتة لضغوط بن بلة، لكن مكتب المجلس ظل يمانع تمسك بالشرعية من جهة، وحفاظا على وحدة الصف من جهة ثانية، فتلقى مكتب المجلس رسالة من الحكومة المؤقتة لدعوة المجلس للانعقاد، فاضطر المكتب إلى دعوى المجلس رغم كل التوقعات السيئة التي كان يثيرها عقد هذا الاجتماع، نفسه، ص 13-14.

بنيهم[*] وكانت هيئة الأركان تستغل كل ذلك وتوظفه لمصلحتها.[1]

وبعد هذه الصراعات الخفية أحيانا والظاهرة أحيانا أخرى بين القيادات والهيئات الوطنية،وبعد اتصالات مكثفة توصل في شهر ماي إلى الاتفاق على عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، بعد جهد جهيد من طرف أحمد بن بلة.

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل: لماذا كان أحمد بن بلة حريصا على ضرورة عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة؟ فهل كان يسعى لتحقيق حلمه في أن يصبح زعيما للجزائر بمشروعية المجلس الوطني؟.

وقبل البدء في الاجتماع تم الاتفاق على تكوين لجنة تحضيرية لتحضير الوثائق، وكانت اللجنة مكونة من: أحمد بن بلة، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، مصطفى لشرف، رضا مالك، محمد حربي وعبد المالك تمام، ووزعت الأفواج كمايلي:

-رضا مالك، مصطفى لشرف، تحديد طبيعة الثورة وكان يقصد بها الجانب الاديولوجي والتاريخي للثورة.

-محمد بن يحي ومحمد حربي، السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية.

-عبد المالك تمام: خطت تنظيم الحزب وهو المحور الرئيسي.[2]

انعقد الاجتماع يوم 25 ماي 1962 بطرابلس الغرب وبدأت الجلسة الأولى برئاسة محمد الصديق بمساعدة علي كافي وعمر بوداود رئيس فدرالية فرنسا في جو يسوده هدوء مصطنع، مملوء بالشك والريبة في كل شيء.[3]

---

[*]- توسع الخلاف بين الخمسة عندما تقابلوا في الحدود المغربية مع بعض قادة الوحدات حيث شعر بعضهم بأن أحد منهم مفضل أحمد بن بلة، على الآخرين وزاد الوضع سوءا عندما وصلت رسالة دعوى من الرئيس عبد الناصر دون أن تمر على الحكومة المؤقتة وسارع بن بلة لتلبية الدعوة وأيده آيت احمد، لكن لم يلبث أن نشب خلاف آخر، عند كتابة بيان صحفي مشترك لتأييد القضية الفلسطينية، حيث ألح بن بلة على ذكر كلمة الثورة العربية في الجزائر وعارض ذلك آيت احمد، وأراد حذف كلمة عربية وتحداه بن بلة بكلمته المشهورة نحن عرب وكررها ثلاثة مرات، مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 153.

[1]-نفسه، ص 153- 154 .

[2]-نفسه، ص 154.

[3]-نفسه، ص 155.

وعند افتتاح أشغال الاجتماع صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال المتضمن نقطتين:

1- دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2- تعيين قيادة سياسية.[1]

بالنسبة للنقطة الأولى يقول أحمد بن بلة: " كان التصويت في هذا الاجتماع على البرنامج السياسي الذي كنا قد أعددناه في السجن"[2]هذا البرنامج الذي تم التحضير له خلال اجتماعات عقدت في تونس في منطقة الحمامات، حيث كتب مشروع البرنامج من طرف محمد حربي، محمد يزيد ومصطفى لشرف، وذلك تحت رئاسة أحمد بن بلة، وركز هذا البرنامج على البعد الديمقراطي الاشتراكي واعتماد نظام الحزب الواحد وأطلق عليه اسم " برنامج طرابلس".[*]وعند عرضه على المجلس لم يعترض عليه أحد ما عدا بعض الملاحظات التي طرحها فرحات عباس الذي وصفه بالشيوعية غير المهضومة جيدا، غير أن تصريحه هذا لم يأخذه أحد بعين الاعتبار.[3]

حيث تمت المصادقة على برنامج طرابلس بالاجماع، حتى من طرف فرحات عباس نفسه، لأنه حسبما يظهر أن الجميع كان على قناعة بأن الذي يأخذ السلطة يتصرف حسب قناعاته وميوله، وتبقى القرارات حبرا على ورق.[4]

وهنا يجب أن نتساءل:عن أسباب المصادقة على مشروع "ميثاق طرابلس" دون معارضة أو تأجيل؟

---

(1)- الراند ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ص 229.

(2)-الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ترجمة أحمد منصور، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2009، ص 186-187.

(*)- برنامج طرابلس أو ميثاق طرابلس برنامج سياسي يحدد ملامح وسياسات بناء الجزائر الجديدة يعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة من أهم بنوده، اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية، تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 285.

(3)- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 154.

(4)- نفسه، ص 155.

يرجع سعد دحلب أسباب ذلك إلى كون المحررين الأساسيين لهذا الميثاق مناضلين معروفين وكانوا يحضون بثقة المجلس الوطني، فلا أحد كان يستطيع أن يشكك في إخلاصهم وأمانتهم لهذا لم يرى أعضاء المجلس أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة.[1]

أما بالنسبة للنقطة الثانية حول تعيين قيادة سياسية(الهيئة القيادية لجبهة التحرير) والتي ستحل محل المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة وبذلك تنتهي الصلاحيات السياسية المعطاة لهتين الهيئتين بعد اجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الأسبوع الأول من شهر جويلية 1962.[2] فقد وقع صراع حول تعيين المكتب السياسي لأنه لم يتحصل على أصوات المجلس كما تنص عليه القوانين الأساسية للجبهة.[3]

وقد اقترح ممثل الولاية الأولى الطاهر الزبيري تكوين القيادة السياسية الجديدة من الزعماء الخمسة الذين كانوا مسجونين بفرنسا، يضاف إليهم الوزراء الثلاثة بلقاسم بن طوبال وبوصوف، فاعترضت هيئةالأركان على هذا الاقتراح وطالبت أن تكون القيادة الجديدة من الزعماء الخمسة الذين كانوا في السجن، يضاف إليهم العقيد محمدي السعيد والحاج بن علا.[4]

وعلى أثر هذه الاختلافات رفعت الجلسة وكونت لجنتين لتقديم اقتراحين، وكان الاقتراح الأول قدمته كتلة بن بلة والاقتراح الثاني قدمته كتلة كريم بلقاسم.

فجاء الاقتراح الأول كما يلي: يتكون المكتب السياسي من سبعة أشخاص هم محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بلة، آيت احمد، محمد بوضياف، محمد خيضر ورابح بيطاط.

أما الاقتراح الثاني :عرض أن يكونالمكتب السياسي من جماعة الاثنين والعشرين زائد عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمد بوضياف، رابح البيطاط، آيت أحمد حسين، محمد خيضر، أحمد بن بلة، كريم بلقاسم وسعد دحلب.[5]

---

(1)– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 15.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 506.

(3) بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 154.

(4)–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 506.

(5)–مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 155-156.

وكان تيار بن بلة يحظى بالأغلبية نظرا لتضمان رئاسة قيادة الأركان بقيادة بومدين مع بن بلة ورفاقه وانضمام عدد من أعضاء الحكومة المؤقتة الى جانبهم.[1]

وعند التصويت على الاقتراحين أثيرت مشكلة التصويت بالوكالة بالنسبة للولاية الأولى التي يرأسها الطاهر الزبيري، ويبدو أن التصويت بالوكالة نيابة عن مساعده في الولاية الأولى كان لصالح هيئة الأركان وأحمد بن بلة. وحسب رأي بن خدة فإن آيت أحمد وبوضياف رفضا المشاركة في التشكيلة المقترحة من طرف هيئة الأركان التي لم تحرز على أغلبية الثلثين من الأصوات، ولذلك اعترض بن طوبال على اقتراح الزبيري وقال أن الوكالات جاءت متأخرة وعندما تدخل بن خدة ليدلي برأيه في الموضوع، رد عليه أحمد بن بلة بعنف فاستاء بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة وخاصة أعضاء الحكومة المؤقتة، وكان ذلك سببا في انسحاب بن يوسف بن خدة من الاجتماع متجها إلى تونس ليلة 6 الى7 جوان 1962 دون أن يخبر أحدا، فاتحا بذلك مجال الانسحاب لبقية الأعضاء، حيث تواصل المنسحبون من اجتماع طرابلس وخاصة مؤيدي كريم بلقاسم.[2]

أما البقية الحاضرة وكانوا يمثلون الأغلبية فقد اقترحوا على أحمد بن بله اعلان المكتب السياسي وهذا ما رفضه في البداية لكن بعد ضغوط الأعضاء الحاضرين تمت الموافقة على تأسيس المكتب السياسي الذي سيحل محل المجلس الوطني للثورة.[3]ووضع محضر بما جرى وتم امضاءه من طرف 39 عضو من الحاضرين وتوقفت أشغال الاجتماع في07جوان 1962.[4]

جاء المحضر كما يلي:

" نحن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمعون في طرابلس في دورة 27 ماي 1962 بما أن عقد الاجتماع بدعوة من الحكومة يوم25 ماي ووقعت الموافقة على جدول الأعمال.. وجرى تبني النقطة الأولى والثانية بالاجماع... وتم تعيين لجنة لاختيار القيادة السياسية... وتمكنت من

---

(1)-محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 285.

(2)-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 507.

(3)-الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، المصدر السابق، ص 188 189.

(4)-مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 157.

الخروج بقائمة تصلح لقيادة البلاد... لكن مغادرة رئيس الحكومة طرابلس ليلة 6 و7 جوان دون ابلاغ المجتمعين واضعا المجلس أمام وضع يستحيل معه انهاء الجلسات في وضع عادي"[1]

وهكذا انتهى اجتماع طرابلس، وهو آخر اجتماع يعقد في تاريخ الثورة المسلحة، هذا الاجتماع الذي غلبت فيه الذاتية، وصراعات الأشخاص التي طغت على مناقشة الأفكار، ويكفي للاقتناع بذلك أن ننظر للاجماع الذي تم على برنامج طرابلس، وهوالأمر الذي يقودنا في نفس الوقت إلى نتيجة واحدة هي أن المسؤولين الجزائريين في تلك الفترة لم يكن تركيزهم على مستقبل الجزائر المستقلة،بل كان جل تركيزهم على كيفية الوصول الى السلطة. وإلا فبماذانفسر الصراع الذي نشب بمجرد الشروع في تشكيل قيادة وطنية تحكم الجزائر المستقلة، ثم هل القيادة التي تم الاعلان عن تأسيسها من قبل الأعضاء الباقين في اجتماع طرابلس الأخير شرعية بحيث يمنق لها تسيير الأمور بعد الاعلان عن الاستقلال، وهنا نشير الى أن " اجتماع طرابلس انتهى دون صدور قرار رسمي وصريح بإنشاء المكتب السياسي، ودون تنصيب له وحتى وإن كانت الأغلبية صوتت لصالحه، لأن هذه الأغلبية لم تصل إلى النصاب القانوني وبالتالي فإن المكتب السياسي لم يكن موجودا إلا من خلال نفسه فقط لا غير".[2]

---

[1]-مصطفى هشماوي، المرجع السابق،ص 157.

[2]-ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 35.

المبحث الثالث:أزمة صائفة1962

إن أزمة صائفة 1962 انفجرت علانية في اجتماع المجلس الوطني خلال منتصف شهر ماي وجوان 1962 في طرابلس. وتركزت مباشرة على مستوى الخصومات الشخصية، وتلك النزاعات التي نشأت وتراكمت على طول فترة الصراع المسلح، انفجرت فجأة وظهرت على السطح.[1]

وقد كان تشكيل المكتب السياسي في تلك الدورة هو الذي ألهب الأجواء، وأثار عاصفة الخصومات والمنافسات بين الكتل، فقد شكل المكتب من الوزراء الخمسة الذين أطلق سراحهم (آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر) بالاضافة إلى الحاج بن علاوسعيد محمدي، وعند تعيين المكتب السياسي بهذه التشكيلة، ومصادقة أكثرية أعضاء المجلس عليها، يعني التخلي عن جماعة الحكومة المؤقتة المجتمعين حول بن خدة، ولم شعر هذا الأخير بأنه أصبح من الأقلية، ترك طرابلس فجأة ليلة السادس جوان وعاد إلى تونس.[2]

وبالتالي يمكن القول أن الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف 1962 لم تكن أزمة اختلاف ايديولوجي أو عقائدي، ودليل ذلك وقوف فرحات عباس المعروف بليبراليته الى جانب أحمد بن بله الاشتراكي،اذن فالصراع كان صراع قيادي.[3]

ومع هذا يجب أن نفهم أن الأزمة التي انفجرت يوم 04 جوان 1962، بعد فشل اجتماع طرابلس في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم، وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من الاجتماع رفقة بعض أعضاء حكومته، لم تكن وليدة ذلك اليوم لأن جذورها وخلفياتها أبعد وأعمق، والذي حدث في ذلك اليوم ما هو الاالقشة التي قصمت ظهر البعير، إذ أن أسباب انفجار الأزمة ليس ما حدث في اجتماع طرابلس 25 ماي1962 من خلاف بين أحمد بن بلة وهيئة قيادة الأركان من جهة وبن خدة وجماعته من جهة ثانية، بل تعود جذور الأزمة الى القرار الذي أتخذ في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959، والمتمثل في انشاء هيئة القيادة العامة للأركان

---

(1)—سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 405.

(2)– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص17.

(3) نفسه.

والغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تتكون من الباءات الثلاثة أما هيئة قيادة الأركان فأسندت قيادتها لهواري بومدين.[1]

وكان من المفروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، لكن هذه الأخيرة لم تكن هذه السلطة، وهذا ما استغلته هيئة قيادة الأركان لتدعم نفسها، حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشيطة وطيعة ومهيكلة على الحدود، وتمكنت من التحكم في جنود جميع الولايات المتاخمة على الحدود. ومع مرور الوقت ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية، وهيئة قيادة الأركان وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم الباءات الثلاث وعسكريين جدد هم أعضاء هيئة الأركان.[2]

وفي المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية (أي مرحلة المفاوضات)، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط للوصول إلى السلطة، لأنها في ذلك الوقت كانت شبه متأكدة أن الثورة الجزائرية قد دخلت مراحلها الأخيرة وأن فرنسا ستعترف باستقلال الجزائر، وبما أن جيش التحرير لم يكن منظما بالشكل الذي يسمح له بالإنفراد بالسلطة عند وقف اطلاق النار، فقد كان لابد من التقرب من بعض العناصر السياسية التي باحتوائها و الاتفاق معها يمكن القضاء على الحكومة المؤقتة، والمقصود بهؤلاء السجناء الخمسة، فوقع الاختيار على أحمد بن بلة الذي قبل عرض قيادة الأركان بمجرد الاتصال به.[3]

إن القوانين المنظمة لجبهة التحرير الوطني وكيفية تسييرها للشؤون والمصادق عليها في اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس في ديسمبر 59 جانفي 1960، كانت قد فصلت بشكل قانوني وشرعي في اشكالية السلطة داخل الجزائر بعد استرجاع سيادتها، فالمادة 20 تنص على أن تتكفل الحكومة المؤقتة بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني واقامة مؤسساته النهائية وهو ما معناه بقاء الحكومة المؤقتة مسؤولة على تسيير شؤون الدولة الجزائرية إلى غاية انعقاد مؤتمر وطني داخل الجزائر وهو الذي سيقرر شكل القيادة التي ستتولى مهمة تسيير شؤون

---

(1)-ابراهيم لونيسي، المرجع السابق ، ص 19.

(2)-نفسه، ص 20.

(3)- نفسه، ص 23-24.

الدولة الجزائرية المستقلة، إلا أن الصراع على السلطة أعطى تفسيرين متناقضين لهذه المادة، الأول يقوم بضرورة الابقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيس، ووضع دستور دائم للجزائر، الثاني يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية، ولقد غلب التفسير الثاني لأن أصحابه كانوا يملكون القوة العسكرية، وليس قوة القانون.[1]

فبعد الذيحدث في طرابلس، فالمجلس الوطني لم ينه أشغاله، ولم ينبثق عنه أية هيئة سياسية شرعية جديدة، مما فتح المجال أمام الأطراف المتصارعة للبحث عن أنصار أقوياء للاستعانة بهم للوصول للسلطة.[2]

وكمحاولة أخيرة من رئيس الحكومة المؤقتة لحل الأزمة والحيلولة دون تطورها إلى ما لا تحمد عقباه، قام بتقديم اقتراحين:

1-توسيع الحكومة المؤقتة إلى ثلاثة أعضاء آخرين وهم: فرحات عباس، هواري بومدين والحاج بن علا، وبالتالي يصبح عدد أعضاء الحكومة 15 عضوا بدلا من 12 عضو.

2-تكوين مكتب سياسي برئيسين وهما: بن خدة، فرحات عباس وثلاثة نواب للرئيس وهم: بن بلة، بوضياف وبلقاسم اضافة إلى كل من هواري بومدين، محمدي السعيد والحاج بن علا كأعضاء. إلا أن هذين الاقتراحين رفضا من قبل أعضاء الحكومة المؤقتة بالأغلبية.[3]

فقررت الحكومة المؤقتة بعد ذلك في كتاب منها إلى جيش التحرير بتاريخ 30 جوان 1962 ما يلي:

-أن تدين النشاطات الاجرامية للأعضاء الثلاثة في هيئة الأركان، وأن تسقط الرتبة العسكرية عن بومدين والمقدمين منجلي وسليمان.

لكن هيئة الأركان اعتبرت هذا التدبير غير قانوني لأنه أتخذ على يد سلطة غير قانونية، وأنها عينت من قبل المجلس الوطني كالحكومة المؤقتة ولا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عينتها. ومن جهة أخرى ترى أنه ما دام اجتماع المجلس الوطني قد انتهى بمحضر اكتمال النصاب فإنه لم يعد

---

(1)-نفسه، ص 24، 25.

(2)- نفسه، ص 29.

(3)-نفسه.

للحكومة أي أساس قانوني، من حيث أن المجلس الوطني لم يقر بقاءها، مما يعني أن تتهم الحكومة بأنها هيأت لمحاولة انقلاب على السلطة.[1]

وربما تكون هيئة الاركان محقة في هذه النقطة، اذ ماهي الشرعية التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة في 30 جوان بإصدار قرار حل هيئة قيادة الأركان وعزل أعضائها؟

فالمعروف أنه في كل دورة من دورات المجلس الوطني للثورة تقدم الحكومة المؤقتة كافة سلطاتها إلى المجلس الذي ينصب في ختام أشغاله حكومة جديدة أو يجدد الثقة في الحكومة السابقة، وبموجب ذلك فإن الحكومة المؤقتة قد سلمت سلطاتها إلى المجلس في 27 ماي عند افتتاح دورته، ولكنه لم يجدد تلك الحكومة بحكم مغادرتها الاجتماع وفي الوقت نفسه لم يصدر المجلس قرار بسحب الثقة منها بشكل صريح.[2]

وبهذا انضاف إلى الصراع على المشروعية، صراع على الشرعية، ثم صراع على الصلاحيات، سيؤديان إلى تسابق سريع على السلطة، وفي ذلك الحين أخذ كل من الجانبين المتصارعين بعد أن ضمن لنفسه تأييد بعض القادة التاريخيين، يندفع إلى غزو الداخل، وكان البعض يركز في ذلك على الصفاء الثوري والبعض الآخر على النظام العام وسلطة الدولة.[3]

وعندها وصل صدى الخلاف الذي وقع في اجتماع طرابلس ماي 1962 الى قادة الولايات بالداخل، فأجرت الولايات الثانية والثالثة والرابعة عدة اتصالات ولقاءات خلال النصف الثاني من شهر جوان بقصد الدعوة إلى عقد اجتماع تنسيقي فيها بينها، وبالفعل عقد الاجتماع يومي 24 و25 جوان.*

وبعد مناقشة مختلف القضايا المطروحة لاحظ المجتمعون أن المجلس الوطني للثورة قد فشل في اجتماعه الأخير، كما لاحظوا ضعف الحكومة المؤقتة وفقدانها لهيبتها، وكذلك تمرد قيادة الأركان العامة، وتوصلوا في نهاية الاجتماع إلى الاتفاق على جملة من القرارات أبرزها:

---

(1)-سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 405.

(2)-ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 34-35.

(3)-سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 406.

*-عقد الاجتماع بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة بحضور كل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة، ومنطقة العاصمة وفدرالية فرنسا، ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 33.

1-قيام اللجنة بتحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.

2-ضبط شروط التسيير والمشاركة في مؤتمر وطني.

3-تنظيم عملية ادماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في الولايات، وادخال الأسلحة المكدسة في الخارج.

4-إعلان حالة الطوارئ في مجموع التراب الوطني، بهدف مواجهة دسائس القيادة العامة للجيش، واستمرار حالة الطوارئ إلى غاية تشكيل جميع المؤسسات النهائية للوطن.

5-دعوة الولايات الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق باللجنة، حتى يشكلوا سدا منيعا أمام انتقال الخصومات والنزاعات إلى الداخل.[1]

كما أعلنت اللجنة في رسالتها إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع بأن اللجنة سيكون موقفها حياديا اتجاه أعضاء الحكومة المؤقتة، ويرفضون أن يعززوا جهة ضد أخرى، أو يتخذوا أي موقف مع أوضد وزير من وزراء الحكومة.[2]

ثم توجه وفد عن هذه اللجنة إلى تونس في 27 جوان، واستقبل من أربعة وزراء من بينهم محمد خيضر وأحمد بن بلة، اللذين ثارا على القرارات التي اتخذتها اللجنة، وكرد فعل منهما انسحابا من الاجتماع والأكثر من ذلك فإن محمد خيضر أعلن عن استقالته من الحكومة المؤقتة.[3]

إلا أن موقف الولايات تغير بدخول الحكومة المؤقتة في 03 جويلية الى الجزائر، ثم أحمد بن بلة ومناصريه في 11 جويلية،وعندها أخذت الأزمة تأخذ أبعادا خطيرة بتحولها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية حقيقية ،[4] فظهرت على الساحة فئات كانت راغبة في الحصول على مناصب، ومواقع في الخريطة السياسية الجديدة، فتشكلت القوى المتحالفة في البداية على النحو التالي:

الفئة الأولى التي تضم أعضاء الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، يساندها العقيد محمد أولحاج (قائد الولاية الثالثة) والرائد عزالدين(قائد منطقة الجزائر العاصمة)، الفئة الثانية تتمثل في هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة هواري بومدين، يساندها العقيد الطاهر الزبيري(قائد الولاية الأولى)،

---

[1]- سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 406.

[2]-مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 158.

العقيد عثمان (قائد الولاية الخامسة) والعقيد محمد شعباني(قائد الولاية السادسة)،أماالفئة الثالثة تضم مجموعة تلمسان التي تتشكل من أحمد بن بلة، فرحات عباس، محمد خيضر ورابح بيطاط على وجه الخصوص، بالنسبةللفئة الرابعة فهي مجموعة تيزي وزو يقودها كريم بلقاسم، حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف.[1]

ففي البداية، كانت الحكومة المؤقتة قد سيطرت على خط المرتفعات لتؤمن بذلك دخول قواتها المرابطة على الحدود الشرقية والغربية وحتى الجنوبية، أما قيادة الأركان فكانت منذ 19 مارس تدس في عناصر مختارة داخل اللاجئين لتؤمن الدخول لباقي الولايات.[2]

وبعد اعلان نتائج استفتاء وقرار الشعب الجزائري بالمصادقة على استقلال الدولة الجزائرية عن دولة فرنسا يوم 03 جويلية 1962، قام بن بلة بإنشاء قيادة مؤقتة له في مدينة تلمسان واقترحت الولاية الثالثة كحل وسط أن يبقى المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان لكن بشرط أن يحل كريم بلقاسم محل العقيد محمدي السعيد، غير أن العقداء الزبيري، شعباني وعثمان(قائد الولاية الخامسة) رفضوا هذا الطلب.[3]

وفي 22 جويلية 1962 أعلن أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان في مؤتمر صحفي عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان إلا أن بوضياف وكريم بلقاسم لم يعجبهما القرار المتخذ من طرف واحد، وأعلن عن استقالتهما من المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان بطرابلس وقررا انشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو.[4]

وفي 25 جويلية 1962 وصل أحمد بن بلة إلى الجزائر العاصمة، قادما من تلمسان رفقة أعضاء من المكتب السياسي والتحق به فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرنسيس، وفي نفس اليوم، قدم بن يوسف بن خدة استقالته من رئاسة الحكومة المؤقتة.[5]

---

(1)-عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 180 181.

(2)-مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 158.

(3)-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 507.

(4)-نفسه، ص 507.

(5)- عبد الرحمن ابن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 183.

لتتطور الأوضاع بين الطرفين(جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو)الى مجابهاتدموية عنيفة، واختطاف بعض الناس واعتقالات، لكي ينتهي كل ذلك أخيرا بمفاوضات.[1]

ففي 02 أوت 1962 جرت مفاوضات بين كريم بلقاسم وبوضياف من جهة*، ومحمد خيضر من جهة ثانية واتفق الجميع على الابقاء على المكتب السياسي المقترح في طرابلس لكن بشرط أن تكون السلطات المعطاة للمكتب السياسي محدودة وتقتصر على تنظيم الانتخابات التشريعية، والدعوة لاجتماع آخر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، غير أن توزيع المهام على أعضاء المكتب السياسي يوحي بأن الهيئة السياسية جاءت لتعمل كسلطة سياسية ذات سيادة تامة. حيث وزعت المهام كالآتي: بن بلة يشرف على السلطة التنفيذية، الحاجة بن علا مسؤول عن الجيش، بيطاط مكلف بجبهة التحرير الوطني، محمدي السعيد مسؤول عن قطاع التربية الوطنية، بوضياف مكلف بالعلاقات الخارجية وخيضر مكلف بالتنسيق بين الجميع والمخابرات.

-بينما رفض آيت أحمد المشاركة في أعمال المكتب السياسي.[2]

وبذلك عادت السلطة إلى المكتب السياسي، فقرر انشاء الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وأنشئ حزب جبهة التحرير الوطني كبديل عن جبهة التحرير الوطني.

وعليه انتهت مرحلة توطيد أركان المكتب السياسي وأجهزة الحكومة والجيش والحزب في البلاد وبدأت مرحلة أخرى، بانتخاب المجلس التأسيسي لتتكون أول حكومة وطنية ضمت ثمانية عشر وزيرا.[3]

ولكن قبل ذلك، ولئن استطاع المكتب السياسي أن يستقر في الجزائر يوم03جويلية 1962 وأن يوزع الوظائف بين أعضاءه يوم 06 أوت 1962، وعلى الرغم من اعتراف بن خدة يوم 07 أوت

---

[1]-سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 407.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 508-509.

*-صرح محمد بوضياف أنه قبل المشاركة في المفاوضات لأن الأوضاع تأزمت ما أنذر بحرب أهلية وأن مشاركته في المكتب السياسي على أساس اتفاق 2 أوت مع محمد خيضر ينص على ما يلي: اعتبار المكتب السياسي الحالي مؤقت ريثما يجتمع مجلس الثورة لتعيين مكتب سياسي غير أن بن بلة وخيضر سرعان ما تنكرا لهذا الاتفاق. محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 287.

[3]-عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 183.

بسلطة المكتب السياسي، وانتقال صلاحيات الحكومة المؤقتة إليه فإن الأزمة لم تجد كل حلها بحكم ذلك.[1]

ففي منتصف شهر أوت 1962 وقع خلاف بين المكتب السياسي الذي قام بإعداد قائمة المترشحين للانتخابات البرلمانية التي كانت من المفروض أن تجري يوم 02 سبتمبر1962 وبين قادة الولاية الرابعة الذين يرفضون ترشح الشيخ خير الدين وعبد الرحمن فارس والسيدة شنتوف في منطقة الجزائر العاصمة.[2]

وفي يوم 19 أوت 1962 تم نشر قائمة الأفراد المرشحون من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير إلى الانتخابات التشريعية القادمة، عندها التجأ قادة الولاية الرابعة إلى العنف للاحتجاج على اللجنة الانتخابية المعينة من طرف المكتب السياسي، فقرر أحمد بن بلة وأعضاء المكتب السياسي يوم 30 أوت 1962 استعمال جيش هيئة الأركان للزحف على الجزائر العاصمة واسكات أصوات المعارضة للمكتب السياسي، وفي يوم 9 سبتمبر 1962 بسط الجيش الوطني الشعبي سلطته على العاصمة، وانسحبت قوات الولاية الرابعة بعد وساطة ناجحة للعقيد حسان والعقيد سعدد ولد العاج.[3]

وفي يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخابات التشريعية ونجح جميع الأعضاء الذين اقترحهم المكتب السياسي للحزب الواحد، وفي يوم 26 سبتمبر1962 قام أحمد بن بلة بتشكيل حكومته الجديدة وتقاسم المناصب الحساسة في الدولة مع قيادة الركان التي استأثرت بوزارة الدفاع التي أسندت إلى العقيد هواري بومدين، ووزارة الداخلية التي أسندت إلى أحمد مدغري.[4]

أما أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين عارضوا المكتب السياسي وهيئة الأركان، وكانوا يطالبون بعقد مؤتمر وطني لحل الأزمة تم حذف أسماءهم من قائمة المترشحين للبرلمان الجديد ومن جملة الشخصيات التي حرمت من الترشيح للبرلمان الجديد بينما كانوا أعضاء في المجلس الوطني للثورة عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، العقيد صالح بوبنيدر، العقيد علي

---

(1)-سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 408.

(2)-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 508

(3)-نفسه، ص 508

(4)-نفسه، ص 509

كافي، العقيد عمار بن عودة، الرائد الطاهر بودربالة، والرائد عبد المجيد كحل الراس، محمد الصديق بن يحي، مصطفى لشرف ونفس الشيء حصل مع بلعيد عبد السلام، الذي كان عضوا بالهيئة التنفيذية ببومرداس.

وفي يوم 19 جوان 1965 قام العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان بإنقلاب ضد بن بلة وعزله من السلطة بصفة نهائية.[1]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 509

الخاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع المجلس الوطني للثورة من 56-1962، وبعد اطلاعي على بعض المصادر والمراجع التي تحدثت عن هذا الموضوع، توصلت إلى النقاط التالية:

1-يعود الفضل في اندلاع الثورة التحريرية وإفتكاك الحرية من أنياب الاحتلال الفرنسي الغاشم، إلى القرار الحاسم الذي اتخذته مجموعة الستة التي وضعت اللمسات الأخيرة للتحضير للثورة في اجتماعي 10 و24 أكتوبر 1954 بالجزائر العاصمة، حيث ناقش المجتمعون قضايا هامة منها اعطاء تسمية للتنظيم الذي كانوا بصدد الاعلان عنه، اتفقوا على انشاء جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني،بالإضافة إلى تجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المحتل الفرنسي، وتحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية وهو الفاتح من نوفمبر 1954.

2-يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية للثورة التحريرية، ومنعطفا حاسما في تاريخ جبهة التحرير الوطني، وقد جاء كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة التطورات والانتصارات السياسية والعسكرية التي حققها منذ تاريخ اندلاعها في أول نوفمبر 54 إلى غاية انعقاد المؤتمر.

فكانت النتائج المحققة خلال هجومات 20 أوت 1955 دفعا قويا للمسؤولين لمحاولة التعرف على حقيقة الوضع بعد ذلك، وتقييمه منذ انطلاق الثورة وتوضيح الرؤى المستقبلية، وتعتبرقرارات المؤتمر على الرغم ما وجهت لها من انتقادات من وثائق الثورة الهامة، فتنقسم الى قرارات سياسية وأخرى عسكرية، شملت تحديد نظام الجيش التحرير وتحديد أهداف الجبهة من الحرب وعلاقتها بجيش التحرير، فتم تأسيس المجلس الوطني للثورة كهيئة قيادية عليا للثورة ومحدد لاستراتيجيتها، فعملت هذه الهيئة إلى ضبط مسار الثورة، وساعدت على خنق الخلافات بين القيادات الوطنية في مهدها، وان كان ذلك في بداياتها إذ ان الأمور خرجت عن سيطرتها في آخر المطاف.

3-عملت لجنة التنسيق والتنفيذ على تحسين تنظيمها، وانشاء قطاعات وزارية وتوزيع المهام على أعضائها، فاجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (أوت 1957)، ليرفع من عدد أعضاءه إلى 54 عضو، وعدد أعضاء اللجنة المركزية للتنفيذ الى09 أعضاء، وقام بتعديل بعض قرارات مؤتمر الصومام فلم يعد هناك أولوية السياسي على العسكري ولا فرق بين مسؤولي الداخل

والخارج، إنما وضع مبدأ جديد تمثل في خضوع الأقلية لمبدأ الأغلبية وتكمن أهمية هذا القرار في تهدئة الأوضاع في تلك الفترة بين القيادات الوطنية ولو بشكل مؤقت.

4-اجتماع العقداء العشرة بتونس (11 أوت 1959)، الذي ضبطت فيه مقاييس أعضاء القيادة الجديدة، وفي هذا الاجتماع أظهر كريم بلقاسم رغبته الخفية في تقسيم المجلس إلى مجموعيتن لها الصبغة الجهوية، ولحسن الحظ أن المجتمعين استطاعوا ضبط الأمور وإرجاعها الى مسارها الصحيح، والحد من توجهات كريم بلقاسم التي لو جسدت على أرض الواقع لوقع ما لا يحمد عقباه.

5-اجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959)، الشيء الذي يعاب على قرارات هذا الاجتماع، هو سبب انشاء لجنة وزارية للحرب المتكونة من الباءات الثلاث دون تحديد مهامها بصورة واضحة ومباشرة، ففسح المجال بذلك لبروز هيئة الأركان العامة الناشئة، الأمر الذي ولد خلاف بين أعضاء الهيئتين استمر إلى ما بعد الاستقلال.

6-اجتماع طرابلس الثاني (9 أوت 1961)، انصبت أشغال المجلس في هذا الاجتماع على مشاكل تسيير الحرب والتوجه الدولي والنظام الداخلي الذي ستدعمه الجزائر المستقلة، وضع الاجتماع شعار الثورة " بالشعب ولأجل الشعب" وأقر بضرورة ترجمته على أرض الواقع من خلال لعب دور جوهري في الكفاح ضد الامبريالية، وعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية حكومة مؤقتة ثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة وتم تكليف الحكومة بتطبيق هذه السياسية الصارمة.

7-اجتماع طرابلس الرابع(25 ماي 1962)، كان هذا الاجتماع بمثابة المرآة التي عكست الفقر الإيديولوجي والعقلية المتشددة والأفكار المتعصبة لدى المسؤولين الجزائريين، التي ولدت أزمة صائفة 62 بعد استفتاء تقرير المصير مباشرة، هذه الأزمة التي راح ضحيتها من كانوا بالأمس القريب يحاربون معا ضد عدو واحد، ومن جهة أخرى أعطت هذه الأزمة صورة واضحة لمستقبل الجزائر المستقلة.

وكحوصلة للموضوع فقد توصلت إلى أن المجلس الوطني للثورة لم يعد يمثل الهيئة القيادية العليا للثورة بعد اجتماع القاهرة (أوت1957)، وإنما أصبح في أفضل الحالات مؤسسة ضعيفة الصلاحية لا تخضع لمبدأ القانون وإنما لمبدأ القوة، أما في غالب الفترات فكان مجرد هيئة رمزية.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

قائمة المصادر

1- ابراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر.

2- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2009.

3- الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية، ترجمة أجمة منصور، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر، 2009.

4- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط1 ، الجزائر، 2004.

5- ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

6- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، ط2 ، الجزائر، 2010.

7- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، دار الهدى، الجزائر.

8- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008

9- محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960 – 1961 ، ترجمة علي الحسن، دار الرائد للكتاب، ط1 ، الجزائر، 1961.

قائمة المراجع

1- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس هواري بومدين 1962-1965 ، دار هومة، الجزائر، 2007.

2- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954- 1958، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، 2008.

3- أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

4- ادريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 -1962 ، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

5- ادريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954- 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

6- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

7- الهادي درواز، الولاية السادسةالتاريخية تنظيم ووقائع 1954- 1962، دار هومة، الجزائر، 1998.

8- بثينة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 1994.

9- جورج راسي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر الى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

10- حوار حول الثورة، تقديم الجنيدي خليفة، الجزء الأول، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

11- ----------، تقديم الجنيدي خليفة، الجزء الثاني، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

12- ----------، تقديم الجنيدي خليفة، الجزء الثالث، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

13- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

14- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، ط 2004، الجزائر.

15- عبد الرحمن بن ابراهم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1947- 1954 ، الجزء الثالث، منشورات السائحي، ط2 ، الجزائر، 2008.

16- علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، منيجة للطباعة.

17- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، ط3 ، الجزائر، 2008.

18- محطات الثورة التحريريةمن 1954.11.1 الى 1962.07.03، مطبعة بوناب، الجزائر، 2004.

19- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

20- ----------، تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992)، الجزء الثالث، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2008.

21- ----------، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962 ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث والمنشورات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.

22- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر.

23- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

24- ----------، ثوار عظماء، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، ط1 ، الجزائر، 2005.

25- ----------، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، ط2 ، الجزائر، 2008.

26- محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دار هومة، الجزائر، 2009.

27- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، الجزائر، 2009.

28- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

29- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، دار الأمة، ط1 ، 2004.

30- --------، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، الجزء الثالث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

قائمة المذكرات

1 – علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1993.

2 – مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، دار الأمة، ط 2010 ، الجزائر.

3 – مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

4- من مذكرات ووثائق الرائد ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريريةبالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

الرسائل الجامعية

1 – صابر بدراوي، مؤتمر الصومام وانعكاساته على الثورة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تخصص تاريخ، المشرف الدكتور محمد شرقي، جامعة 08 ماي 1945، دفعة 2008- 2009.

الجرائد

1 –جريدة المجاهد، العدد 59 ، 25 جانفي 1960.

2 ––––––––، العدد 102 ، 14 أوت 1961.

3 –جريدة الشروق، العدد 4714 ، 22 أكتوبر 2012.

المجلات

1 –مجلة المقاومة الجزائرية، العدد 02 ، نوفمبر 1956، وزارة الاعلام، الجزائر، 1984.

2 –مجلة أول نوفمبر، العدد 60 ، الجزائر، 1983.

القواميس

1 – قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مقلاتي عبد الله، بدعم من وزارة الثقافة في اطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، ط1 ، 2008.

2 – كواسي 1956– 1963 ، ترجمة جيلالي خلاص، دار القصبة للنشر، 2007.

ثانيا: المصادر بالفرنسية:

1- Ben Youcef Ben Khadda. L Algérie A L'indépendance, La Crise 1962. D Ahleb- Alger. 2001.
2- Mohamed Labjaoui. Vérités Sur La Révolution Algérienne. Edition AN E P. Alger.
3- Saad Dahlab. Pour L'indépendance De L Alger Mission accomplie. Edition Dalab. Alger. 2001.

الملاحق

ملحق رقم 1[1] : قائمة الاثنين والعشرين.

كانت التشكيلة مفصلة على النحو التالي:

- ديدوش مراد، من المساعدين الأوفياء، اختار مجموعة من العاصميين متكونة من بوعجاج زبير، مرزوقي محمد، بلوزداد عثمان ودريش الياس.
- العمودي عبد القادر، الذي كان ضمن هيئة أركانه في الجنوب القسنطيني.
- سويداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب (المدعو سي احمد).
- زيغود يوسف وبن عودة مصطفى، اللذان فرا من سجن عنابة عام 1952، وانضم اليهما بن طوبال في الأوراس، ثم عادوا الى منطقة كوندي سمندو واختبأوا هناك الى غاية 1954.
- رابح بيطاط وحباشي عبد السلام، أقاما هما أيضا من 1950 الى غاية 1952 في الأوراس، وبعد اقامتهما لبضعة أشهر في العاصمة عينهما الحزب مداومين في منصبي رئيس دائرة في غرب البلاد.
- بن مهيدي العربي، بن عبد المالك رمضان وبوصوف عبد الحفيظ، كانوا قد عملوا كرؤساء دوائر في الغرب.
- مشاطي محمد، الذي كان ينشط في الإقليم القسنطيني ثم استقر بالعاصمة.
- بوعلي أسعيد وملاح سليمان (المدعو رشيد)، نشطا واستقرا في قسنطينة.
- باجي مختار، بعد خروجه من السجن عام 1952 بقي ينشط في سوق أهراس.
- بوضياف محمد وبن بولعيد مصطفى، عميدا هذا الهيكل.
- بالإضافة الى عيسى كشيدة.

---

1 - عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص69.

ملحق رقم 2 [1] : أعضاء المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

الأعضاء الأصليون

1- مصطفى بن بولعيد
2- يوسف زيغود
3- بلقاسم كريم
4- عبد الحفيظ بوصوف
5- محمد العربي بن مهيدي
6- رابح بيطاط
7- عمرو أوعمران
8- رمضان عبان
9- أحمد بن بلة
10- محمد خيضر
11- حسين آيت أحمد
12- محمد الأمين دباغين
13- ادريس عيسات
14- فرحات عباس
15- محمد يزيد

16- بن يوسف بن خدة
17- أحمد توفيق المدني

الأعضاء المناوبون

1- مساعد بن بولعيد
2- لخضر بن طوبال
3 – سعيد محمدي
4- سليمان دهيلس
5- علي ملاح
6- سعد دحلب
7-محمد بوضياف
8- محمد صالح الوانشي
9 - محمد بن يحي
10- عبد الحميد مهري
11- الطيب الثعالبي
12- محمد البجاوي
13- أحمد فرنسيس
14- عيسى بن عطاء الله
15- الاتحاد العام للعمال الجزائريين

(تعينه لجنة التنسيق والتنفيذ)

16- ابراهيم مزهودي
17- عبد المالك تمام

---

[1] - بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص71.

ملحق رقم 3 [1]: قائمة بلجنة التنسيق والتنفيد الأولى والثانية

1 - الأولى منبثقة من اجتماع 20 أوت 1956 بالصومام

أ – عبان رمضان

ب – بن يوسف بن خدة

ج – محمد العربي بن مهيدي

د – سعد دحلب

ه – كريم بلقاسم

2 – اللجنة الثانية المنبثقة من اجتماع القاهرة سنة 1957

أ – عبان رمضان

ب – فرحات عباس

ج – الأخضر بن طوبال

د – عبد الحفيظ بوصوف

ه – محمود الشريف

و – محمد الأمين الدباغين

ر – كريم بلقاسم

ز – عبد الحميد مهري

ن – عمر أوعمران

وبصفة رمزية أضيف إليهم الخمسة المعتقلون وهم :

حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

---

[1] - مصطفى الهاشماوي، المرجع السابق، ص234.

ملحق رقم 4 [1] : أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى

العضو	المنصب
فرحات عباس	رئيس
أحمد بن بلة	نائب
كريم بلقاسم	نائب وزير الدفاع
عبد الله بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات
محمود الشريف	وزير التسليح والتموين
الأمين دباغين	وزير الخارجية
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون المغاربية
أحمد فرنسيس	وزير المالية
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
توفيق المدني	وزير التعليم
الأمين خان	كاتب الدولة
عمر أوصديق	كاتب الدولة
مصطفى اسطنبولي	كاتب الدولة (وهو سجين)
خيضر محمد	وزير الدولة (وهو سجين)
رابح بيطاط	وزير الدولة (وهو سجين)
محمد بوضياف	وزير الدولة (وهو سجين)

[1] - مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص112.

ملحق رقم 5 [1] : تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية الثانية المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 بطرابلس

العضو	المنصب
-فرحات عباس	رئيس مجلس الوزراء
-كريم بلقاسم	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
-أحمد بن بلة	نائب رئيس الوزراء
-آيت أحمد حسين، رابح بيطاط، محمد بوضياف،محمد خيضر، سعيد محمدي	وزراء الدولة
-عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
-عبد الحفيظ بوصوف	وزير السلاح والمواصلات العامة
-أحمد فرنسيس	وزير المالية والشؤون الاقتصادية
-محمد يزيد	وزير الأخبار
-الأخضر بن طوبال	وزير الداخلية

1 - محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 220.

ملحق رقم 6 [1] : اجتماع المجلس الوطني للثورة ما بين 22 و 27 فيفري 1962

1 – الحاضرون:

1–أعضاء الحكومة المؤقتة : بن يوسف بن خدة، بن طوبال، بوصوف، دحلب، كريم بلقاسم، سعيدي محمد ومحمد يزيد

2–القيادة العامة: هواري بومدين، قايد أحمد وعلي منجلي

3–الولاية الأولى: مصطفى بن قوبي

4–الولاية الخامسة: سي ناصر وسي عثمان

5–فيدرالية فرنسا: عمر عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداود، محمد واعلي هارون وعبد الكريم سويسي.

6–من المجلس الوطني: فرحات عباس، مصطفى بن عودة، محمد سالم، محمد بن يحي،أحمد بومنجل، سليمان دهليس، محمد حجاي، محمد خير الدين، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، محمد يازوت، طهالي أمحمد، الحاج لخضر، علي كافي وعمر أوعمران.

2 – الموكلون:

1–رابح بلوصيف، العربي بن رجم، صالح بوبنيدر، الطاهر بودربالة، عبد المجيد لكحل الراس وهؤلاء وكلوا رئيس الحكومة المؤقتة للحديث باسمهم.

2–أحسن محيوز، محند واعلي، أكلي محفد، الحاج الطيب صديقي وجميعهم من منطقة القبائل، أوكلوا أمرهم لبازوت محمد وفوض الطاهر الزبيري من الأوراس لخضر بن طوبال.

3–الولاية الرابعة مثلها: بن يوسف بن خدة، بوسماحة خطيب وأعمر أورمضان.

4-الولاية الخامسة مثلها: أحمد بوجنان، عبد الوهاب، مراي ابراهيم وبوبكر قاضي

5-الولاية السادسة مثلها: الحاج بن علا وأحمد بن شريف

وتغيب عن الاجتماع كل من: الرائد عز الدين، اسماعيل، محفوظ مصطفى، عمر ملاح، محمد الصالح يحياوي وامتنع عن المشاركة أحمد فرنسيس، أحسن قادري و مصطفى لشرف.

بلغ عدد المشاركين في دورة المجلس الوطني للثورة من 22 الى 27 فيفري 1962، 49 عضوا يمثلون أربعة أخماس طبقا لما ينص عليه الدستور المؤقت.

---

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 72.

الفهـرس

الفهرس

المقدمة	
الفصل الأول: اندلاع الثورة التحريرية وتطوراتها 1954-1956.	
❖ المبحث الأول: التحضير للثورة التحريرية.	01
❖ المبحث الثاني: تفجير الثورة التحريرية.	05
❖ المبحث الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقراراته.	12
❖ المبحث الرابع: إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصلاحياته.	19
الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة من 1957 إلى 1960	
❖ المبحث الأول: اجتماع القاهرة أوت 1957 وقراراته.	24
❖ المبحث الثاني: اجتماع تونس من 11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959 وقراراته.	31
❖ المبحث الثالث: اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وقراراته.	39
الفصل الثالث: اجتماعات المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961-1962 وانعكاساتها	
❖ المبحث الأول: اجتماع طرابلس الثاني 9-27 أوت 1961 وقراراته.	45
❖ المبحث الثاني: اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي 1962.	55
❖ المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962.	65
خاتمة	73
ملاحق	
قائمة المصادر والمراجع.	